السياسات العامة الاستخراجية وأثرها على الاستقرار السياسي (إطار نظري)

أ.د. رشيد عمارة ياس الغفوري
الباحث: م.م. سامان صالح فرجه امين
جامعة السليمانية-كلية العلوم السياسية

Extractive public policies and their impact on political stability (a theoretical framework)

Dr. Rashid Amara Yas Al-GhafouriSulaymaniyah University - College of Political Sciences

المستخلص: تناقش هذه الورقة العلاقة بين السياسة العامة الاستخراجية وآثارها على الاستقرار السياسي. السياسة العامة الاستخراجية هي أحد أنماط السياسة العامة التي تنفذها الحكومة لتعبئة الموارد المادية والبشرية من البيئة الداخلية والخارجية لتحقيق أهداف النظام السياسي. تجيب هذه الدراسة على سؤال حول كيف وإلى أي مدى تؤثر السياسة العامة الاستخراجية على الاستقرار السياسي. تكمن قيمة هذا البحث في أنه يؤكد بمزيد من التفصيل على نمط سياسة عامة واحد يملأ فجوة لم تملأها دراسات أخرى. تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على العناصر التي تعمل على تقوية الاستقرار السياسي أو تقليصه في أي دولة ، مع ما يترتب على ذلك من آثار على صانعي السياسة العامة. بالنظر إلى حقيقة أن كل نظام سياسي يؤثر على البيئة التي يقع فيها ، تستخدم الدراسة نظرية النظم لوصف الحالة الراهنة للعلاقة بين النظام السياسي وبيئته لمعالجة مشكلة البحث. يعد توفير المعلومات حول أقسام السياسة الاستخراجية لكل من الموارد المادية والبشرية مفهومًا مهمًا وحاسمًا في هذه الدراسة. تحقيقا لهذه الغاية ، يتم استخدام الجداول والرسوم البيانية لتقديم البيانات التي توضح كيفية تفاعل المتغيرات مع بعضها البعض من حيث الكمية والمعلومات النظرية. خلص هذا البحث إلى أن الأنظمة الديمقراطية أكثر فاعلية في استخدام الموارد البشرية لبلدها لتسخير القدرات المتنوعة لمواطنيها من خلال التنظيم القانوني ، مثل الخدمة العسكرية والعمل التطوعي. مما ينعكس ايجابا على الاستقرار السياسي ،اما الأنظمة السياسية التي تعتمد على الموارد الطبيعية ، مثل النفط ، دون الركن الاخر الموارد البشرية ،او التي لاتحسن التعامل مع مصادر السياسة الاستخراجية فانها تشهد حالة من عدم الاستقرار السياسي،او استقرارا سياسيا ضعيفا. الكلمات المفتاحية: السياسات، الاستقرار، الاثار.

Abstract

This paper discusses the relationship between extractive public policy and its effects on political stability. Extractive public policy is a type of public policy implemented by the government to mobilize material and human resources from the internal and external environment to achieve the goals of the political system. This study answers the question of how and to what extent extractive public policy affects political stability. The value of this research is that it confirms in more detail one public policy pattern that fills a gap not filled by other studies. This study aims to identify the elements that work to strengthen or reduce political stability in any country, with the resulting implications for public policy makers. Given the fact that every political system affects the environment in which it is located, the study uses systems theory to describe the current state of the relationship between the political system and its environment to address the research problem. Providing information about extractive policy departments for both material and human resources is an important and critical concept in this study. To this end, tables and graphs are used to present data that shows how variables interact with each other in terms of quantitative and theoretical information. This research concludes that democracies are more effective in using their country's human resources to harness the diverse capabilities of their citizens through legal regulation, such as military service and volunteerism. Which reflects positively on political stability. As for political systems that depend on natural resources, such as oil, without the other pillar, human resources, or that do not deal well with the sources of extractive policy, they are witnessing a state of

political instability, or weak political stability. Keywords: policies, stability, effects.

المقدمة

إن تحقيق الاستقرار السياسي هي احدى من الهدف والمهام الرئيسية لدى كل نظام السياسي في انحاء العالم، أما يتغير درجة الاستقرار السياسي لبلد الى اخر بأسباب وتأثيرات عدة، احدى من التأثيرات على الاستقرار السياسي هي السياسات العامة؛ كعبارة عن البرنامج الهادف التي تنفذ من قبل النظام السياسي بهدف احداث التغيرات في مجالات اهتمام النظام بغرض السياسي. هذا البحث تناقش نظرياً علاقة بين السياسات العامة الاستخراجية والإستقرار السياسي، كمتغيريين، السياسات العامة الاستخراجية كمتغير المستقل والإستقرار السياسي كمتغير تابع .

أهمية البحث: تكمن أهمية هذا البحث من منطلق الجديد وهو تجزئة السياسة العامة الى أنماطها المختلفة، ودراسة مدى تأثير السياسة الاستخراجية كاحدى من الأنماط السياسة العامة على الاستقرار السياسي، لإن السياسة الاستخراجية كوظيفة الحكومية تُنفذ من اجل تعبئة الموارد المادية والبشرية من البيئة الداخلية والخارجية، تمارس تأثير كبير على الاستقرار السياسي سواء على ازديادها أو عدمها.

ويأتي تأثير السياسات العامة الاستخراجية من تفضيلات النظام السياسي عن طريق الاليات والبرنامج السياسية.

مشكلة البحث: تعرف السياسة العامة الاستخراجية من منظور الوظيفة الحكومية بانها؛ وسيلة لتنفيذ أهداف النظام السياسي من خلال استخراج الموارد البشرية والمادية، بهذا المعنى، السياسة العامة؛ منهج لتدخل وتأثير النظام السياسي من خلال الحكومة في جميع مجالات الحياة البشرية، ومن ثم، فإن مشكلة البحث تسعى للإجابة على سؤال حول كيفية تأثيرالسياسة العامة الاستخراجية على الاستقرار السياسي وما هي مجالات تدخل وتأثير السياسات العامة الاستخراجية على الاستقرار السياسي؟

فرضية البحث: نظرًا لأن السياسة العامة الاستخراجية دورًا في توفير الموارد والمادية والبشرية للنظام السياسي، يقوم بتعبئتها من البيئة الداخلية والخارجية، بهذا معناة يؤدي الى تقوية الاستقرار السياسي أو بالعكس.

منهجية البحث: بهدف أثبات فرضية هذا البحث تعتمد على منهج النظم؛ لدراسة الية العمل النظام السياسي و كيفية صنع السياسات العامة في داخل كل النظام السياسي والية تاثير السياسات العامة على الاستقرار السياسي.

هيكلية البحث: وينقسم هذا البحث على المبحثين الرئيسيين: في المبحث الاول من طريق مطلبين؛ في المطلب الاول: تحدث عن ماهية السياسة العامة الاستخراجية وتعريفها، وفي المطلب الثاني؛ نقسم أقسام السياسة العامة الاستخراجية لموارد المادية والبشرية ونشرح الموارد المادية بالتفصيل وكيفية تأثيرها على الاستقرار السياسي. والمبحث الثاني يختص بالموارد البشرية ويوزع على أهم أنواعها كالخدمة العسكرية والعمل الطوعي، وكيفية التعامل السياسات العامة الاستخراجية في النظم السياسية المختلفة مع الموراد وتأثيرها على الاستقرار السياسي، ونختتم بالأستنتاج النهائي كمحصلة للبحث.

المبحث الاول: في ماهية السياسة العامة الاستخراجية: تقتضي دراسة السياسة العامة الاستخراجية الإلمام بأنواع وجوانب المختلفة للمفهوم؛ مثل: التعريف السياسات الاستخراجية، وأوجه المختلفة حسب طبيعة الأنظمة السياسية في العالم، ولغرض الوصول الى هذا من أن نبدأ بتعريف السياسات الاستخراجية أولاً وشرح أقسام السياسات الاستخراجية ثانياً، وذلك في مطلبين وكما يأتي:

المطلب الاول: تعريف السياسة العامة الاستخراجية: يتفق العلماء والباحثين نسبياً في مجال العلوم السياسة وخاصة في هذا الحقل التخصصي (السياسة العامة–Public Policy) على أساس (معيار الأداء– الوظيفة الحكومية) لتوزيع السياسة العامة على الأنماط المتنوعة، وهي[1]:

١– السياسات الاستخراجية– Extractive Policy.

٢– السياسات التوزيعية –Distribute Policy.

٣– السياسات التنظيمية –Regulatory Policy.

٤– السياسات الرمزية –Symbolic Policy.

(١) لمزيد من المعرفة حول التوزيع ألانماط السياسة العامة لدى العلماء والباحثين، ينظر الى:
- الدكتور جيمس أندرسون، صتع السياسة العامة، ط ٣، ترجمة: الدكتور عامر الكبيسي، عمان، دار المسيرة، ٢٠٠٧.
- غابريل الموند و بنجام باويل، روبرت مندت، السياسة المقارنة إطار نظري، ترجمة: د.محمد زاهير بشير المغيربي، بنغازي، جامعة قار يونس ١٩٩٦.
- د.كمال المنوفي، اصول النظم السياسية المقارنة، الكويت، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، ١٩٨٧.
- الدكتور محمد قاسم القريوتي، السياسة العامة رسم وتنفيذ وتقييم وتحليل، ط٢، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، ٢٠١٥.

بهذا المعنى، تنقسم وظيفة الحكومة من خلال السياسات العامة على أنواع ووظائف مختلفة، يغطي كل منها مجالًا معينًا، لذلك، يمكن تعريف السياسة العامة على أنها "برنامج عمل هادف يعقبه أداء فردي أو جماعي في التصدي لمشكلة أو المواجهة قضية أو موضوع"[١]. أو "أختيار الحكومات لما تفعله وما لاتفعله ضمن مجال المعين"[٢]. أو السياسة العامة عبارة عن "من يحصل على ماذا، كيف، ومتى"[٣].

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نسجل المعطيات المهمة الاتية حول السياسة العامة، وهي:

أ- السياسة العامة هي الخطة السياسية للدولة تنفذها الحكومية كأداة لتنفيذ اهداف النظام السياسي.

ب- تستخدم الدول السياسة العامة لإيجاد حلول المشاكل المواطنين.

ج- تصنع السياسة العامة من قبل الدولة حسب المعتقدات والقدرة والامكانيات المتاحة.

د- السياسة العامة لها تأثير على كيفية ونوعية العدد المستفيدين من القيم ولخيرات العامة في الدولة.

على الرغم من ذلك، فان من المفيد ألبحث حول معوقات التي تواجه الحكومات في صنع السياسة العامة، لإن المجتمع هو المنبع الرئيسى لقوة الحكومة سواءً من ناحية المادية أم البشرية، وبهدف كسب الموارد المادية والبشرية، تقوم الحكومات بإداءها المتنوع من أجل الحصول على الموارد، ويعد أهم الأداء الحكومي هو السياسات الاستخراجية.

تتمثل السياسات الاستخراجية "الجهود الذي تبذلها الحكومة للحصول على الموارد والسلع والخدمات من خلال استخدامها العناصر البشرية والموارد المادية والتقنية والمالية على تنوعها"[٤]. تتكون من النشاطات الحكومية وأجهزتها المختلفة من اجل الحصول على الموارد المختلفة من المجتمع الى الخزينة العامة للدولة بهدف تحقيق الأهداف النظام السياسي.

وتشير السياسات الاستخراجية The Extractive Policy "إلى أداء النظام السياسي وكيفية تعبئة الموارد المادية والبشرية سواء كان مصدرها البيئة الداخلية أو الخارجية، ومن أكثر

---

(١) الدكتور جيمس أندرسون، صنع السياسة العامة، ط ٣، ترجمة: الدكتور عامر الكبيسي، عمان، دار المسيرة، ٢٠٠٧، ص ١٥.

(٢)Thomas.R.Dye, Understanding Public Policy, 2013, 14th ed., Person Education, Inc. p7.

(٣) نقلاًعن: د. خيري عبد القوي، دراسة السياسة العامة، الكويت، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨٨، ص٤٧.

(٤) السياسة العامة رسم وتنفيذ وتقييم وتحليل، الدكتور محمد قاسم القريوتي، ط٢، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، ٢٠١٥، ص ٧٨.

السياسات الأستخراجية شيوعا هي الضرائب والإعانات والخدمة العسكرية[١]. هذا التعريف يشير الى جانب اخر للتعبئة الموارد وهي البيئة الخارجية كمصدر لتعبئة الموارد, وذلك من خلال القروض أو المنح والمساعدات الدولية بأوجه المختلفة سواء المادية أو المعنوية أو التنكولوجية أو العسكرية والمخابراتية.

كما تُعرف السياسات الإستخراجية بأنها: "تلك السياسات التي تجسد في توجهات الحكومة نحو تعبئة الموارد المادية والبشرية واستخراجها يكون عادة في شكل ضرائب أو رسوم، تهدف إلى توفير إيرادات عامة يستلزمها الانفاق العام وإعادة توزيع الدخل وحماية المنتجات الوطنية ومعالجة العجز في ميزان المدفوعات، كما تعد عاملا هاما في توجيه وسائل الانتاج نحو الفروع الإنتاجية التي ترغب الحكومة في تنميتها"[٢].

يبرر أن هذا التعريف أشمل وأعم من التعريفات السابقة لإن يوسع الموارد المادية والبشرية حسب الدول، لذلك يشير هذا التعريف بدلا عن الضرائب والرسوم، الى أداء الحكومة في توجيه قطاع الاقتصادي وحماية القطاع الانتاج الوطني؛ وذلك بهدف تعبئة الموارد من خلال النشاط الحكومي، وإن اختلفت مصادر تمويل الدولة بين الدول المتقدمة صناعياً واقتصادياً، والدول المتخلف في هاتين الناحيتين غذ نعتمد الدول النامية على الموارد الطبيعية لتمويل موازنة الدولة، مثل: النفط والغاز. من هنا يمكن ان نوجه النقد على التعريفات السياسات الاستخراجية التي تبنى على طبيعة الوظائف الحكومية من الغرب؛ لإنها لن يُراعي النمط الشرقي أو الدول الريعية لتمويل موزانة الدولة بهدف تحقيق الأهداف النظام السياسي وترسيمه السياسات العامة، الذي ينعكس على الاداء الحكومة ونواتج السياسة العامة وتحقيق الاستقرار السياسي. لذلك فان أستخدام الفهم الغربي لتعريف السياسات الاستخراجية غير صالح علمياً؛ لإن يعتمد أكثر من ربع دول العالم بشكل كبير على الصناعات الاستخراجية[٣]. هذا النشاط تمارسه كل نظم السياسية بلا استثناء وإن اختلفت أساليب وفاعلية الممارسة من نظام الى اخر[٤]. ومن خلال المعلومات ماتقدم يمكن القول بأن السياسات الاستخراجية: تعبر عن الوظائف الحكومة من

(١) د. مها عبداللطيف و د. محمد عدنان الخفاجي، النظام السياسي والسياسة العامة، مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية، نجف، ٢٠١٧، ص ص ٤-٥.

(٢) براهيمي وليد، سياسة التعليم العالي و انعكاساتها على التنمية الاقتصادية في الجزائر، رسالة الماجستر منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الدكتور "مولاي الطاهر"سعيدة"، الجزائر، سنة ٢٠١٤-٢٠١٥. ص ٤٠.

(٣) Extractives, visit at; 17/11/2023, on this link https://www.opml.co.uk/our-expertise/climate-natural-resources/extractives.

(٤) د.كمال المنوفي، السياسة العامة وأداء النظام السياسي، جزء من كتاب: تحليل السياسات العامة قضايا نظرية ومنهجية، محرر د. على الدين هلال، قاهرة، مكتب النهضة المصرية، ١٩٨٨، ص ٢٨.

اجل جمع وتنظيم الموارد المادية والبشرية من المجتمع الداخلي والخارجي وتوجيه القطاعات المختلفة اقتصادياً وبشرياً من خلال الحصول على الامكانيات اللازمة لميزانية الدولة بهدف تحقيق اهداف النظام. لخوض أكثر على أقسام السياسات الاستخراجية كنمط من ألانماط السياسة العامة وكيفية تعامل مع تعبئتها حسب الدول المختلفة لابد نشرح أقسام السياسة العامة الاستخراجية:

المطلب الثاني: اقسام السياسة العامة الاستخراجية: تعد السياسات العامة؛ نقطة الالتقاء بين المواطنين والحكومة، تتخذ جميع الحكومات إجراءات وبرامج عدة لتحقيق أهدافها المختلفة، ومن مهامها تعبئة الموارد المادية والبشرية،إذ أن عمل اي حكومة لابد من تحشد الموارد المادية والبشرية هو السياسات الاستخراجية، والتي تتكون من عدة أقسام. ويشكل قسم من الاقسام السياسات الاستخراجية وجه معين لوظيفة الحكومية بهدف تعبئة الموارد المادية والبشرية من البيئة الداخلية والخارجية الى الحكومة، هذه الاوجه المختلفة للسياسات العامة الإستخراجية، مؤشر للدور االمتعدد للدولة التقليدية والتنموية، وهذا مؤشر لاتساع دور الدولة في القطاعات الاخرى. وتسعى الحكومة في خضم نشاطها اليومي داخل المجتمع إلى توفير الدعم المادي والبشري كموارد تتحصل عليها من البيئة الداخلية أو الخارجية التي تعيش فيها وتتفاعل معها، اذ يأخذ هذا الدعم عدة أشكال منها: الشكل المالي (النقود) أو الشكل الأقتصادي (كالموارد الأولية الصناعية والزراعية) أو شكل الخدمات أو حتى الشكل البشري المتمثل أساسا في سياسة التجنيد الاجباري[١]. وتختلف الوظيفة الحكومية تجاه بيئتها الداخلية والخارجية، باختلاف الزمن وطبيعة الأنظمة السياسية؛ مثلاً هناك الدول تعتمد لتعبئة مصادرها المالية على الموارد الطبيعية بشكل رئيسي وهناك الدول تتنوع مصادرها يعتمد على النشاط الاقتصادي الذي تتم من قبل المواطنين، ثم تجمع الحكومة مواردها من النشاط الاقتصادي للمواطنين، وهو ما ينعكس في الضرائب بأنواعها المختلفة.

ومن خلال هذا المعلومات الواردة اعلاه تنقسم السياسات العامة الاستخراجية على قسمين، وهما[٢]:

١- الموارد المادية- Material Resources.

٢- الموارد البشرية -Human source.

(١) د.سحانين الميلود، تقييم السياسات والبرامج العمومية، جامعة مصطفى اسطمبولي – معسكر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية، ٢٠١٨، ص ٤٧.

(٢) ينظر الى: غابريل الموند و بنجام باويل، روبرت مندت، المصدر السابق، ص٢٨٢ و د.كمالل المنوفي، المصدر السابق، ص ص ٢٩٩-٣٠٠.

تعرف الموارد المادية بانها؛ الموارد النادرة التي تساعد إنتاج السلع والخدمات، وعلى هذا فإن المورد هو المصدر في حالة استغلاله[١]. أو عبارة عن الموارد المادية التي يقوم الحكومة بإستخراجها من البيئة الداخلية والخارجية بهدف تحقيق مصالح النظام مثل: النقود، السلع[٢].

ويتمثل الموارد المادية في أوجه المختلفة، مثل[٣]:

أ- الضرائب: (المباشرة وغير مباشرة) والرسوم بأنواعها المختلفة مثل: (الجمركية، رسوم الانتاج، رسوم على المبيعات،... الخ)..

ب- القرض والمعونة: (خارجي أو داخلي).

ج- الموارد الطبيعية: مثل، النفط والغاز والمعادن[٤].

حسب هذا التصنيف، يختلف الاقسام الموارد المادية باختلاف النظم السياسية في العالم، مثلاً؛

أ- **الضرائب:** تعد الضرائب المورد الأساسي والتقليدي في تغطية نفقات الدولة، غير أن دور الضريبة وأهميتها يختلف باختلاف ظروف البلدان التي تستعملها كوسيلة لتوفير الإيرادات العامة[٥]. يعرف الضريبة بفريضة مالية نقدية تستأديها الدولة جبرا من الأشخاص الطبيعيين والمعنويين من دون مقابل بهدف تمويل نفقاتها العامة وتحقيق الأهداف النابعة من مضمون فلسفتها السياسية [٦]. أو الضرائب؛ هي وسيلة تتبعها الحكومة للحصول على عوائد مالية حتى تكون قادرة على تغطية مصاريف وانفاق الحكومة[٧]. أو الضرائب تعني:"استخراج النقود أو السلع من اعضاء النظم السياسية للإغراض الحكومية"[٨].

يمكن ان نخلص من خلال هذه التعاريف على ن الضريبة هي:

١- الضريبة لها صفة نقدية.

٢- عبارة من المال.

---

(١) د. عدلي أنيس سليمان، الموارد الأقتصادية، ط ٣، مصر، ٢٠١٥، بدون اسم مطبعة، ص١٠.

(٢) غابريل الموند و بنجام باويل، روبرت مندت، مصدر سبق ذكره، ص٢٨٣.

(٣) د.كمال المنوفي، السياسة العامة وأداء النظام السياسي، ص ٢٩.

(٤) استبرق فاضل شعير الشمري، الموارد البشرية والأقتصادية وصنع السياسة العامة مصر والامارت دراسة مقارنة، ألأطروحة الدكتوراه، يقدم في قسم النظم السياسة والسياسات العامة في كلية العلوم السياسية، جامعة نهرين، بغداد - العراق، ٢٠١٢، ص٨. على الرابط ادناه:
https://www.nahrainuniv.edu.iq/sites/default/files/Combined_12_0.pdf

(٥) أ. محمد الكامل شلغوم، أساس حق الدولة في فرض الضريبة، مجلة العلوم القانونية والشرعية، كلية القانون - جامعة الزاوية، العدد السابع، ديسمبر ٢٠١٥، ص ١.

(٦) نقلا عن: م.م. مروه ضياء ابراهيم محمود و المحاسب القانوني أ. م. د. خوله حسين حمدان، االخصخصة والنظام الضريبي في العراق، مجلة الإدارة والإقتصاد، مجلد الثاني، العدد السابع، ٢٠١٣، ص١٦٥.

(٧) الدكتور عبدالفتاح ياغي، السياسات العامة: النظرية والتطبيق، الامارات، جامعة الامارات العربية المتحدة، ٢٠٠٩، بدون اسم الطبعة، ص ٢١٩.

(٨) غابريل الموند و بنجام باويل، روبرت مندت، مصدر نفسه. ص ٢٨٣.

٣- لايقدم الدولة مقابلها أي خدمة أو السلع.

٤- الهدف منها سد الحاجات المجتمع والتصريف من اجل انفاق العامة.

٥- يعتمد على الفلسفة السياسية الدولة.

وتجدر الاشارة الى إن نجاح السياسة العامة الاستخراجية يقاس بقدرتها على تحصيل الإيرادات المادية من المجتمع من خلال الضرائب بطريقة منتظمة ومستمرة، لاسيما في أوقات الأزمات والمشاكل التي تتعرض فيها الموازنة العامة إلى عجز.

وتنقسم الضرائب على نوعين: الضريبة المباشرة والضريبة غير المباشرة[١].

- **والضريبة المباشرة:** هي الضريبة التي تفرض على وعاء المال (دخلاً كان أو ثروة) وهي النوعين؛ الضريبة على الدخل و الضريبة على الرأس المال.

- **الضريبة غير المباشرة:** وهي الضريبة التي تفرض على استعمالات الدخل أو الرأس المال. وتتكون من الضرائب على تدوال الاموال والضرائب على الانفاق والضرائب الكمركية[٢]. أو يسمى بالرسوم / الرسم.

والرسوم: قسم اخر من الاقسام الموارد المادية (الضريبة غير المباشرة) للدولة وهي جزء من السياسات العامة الاستخراجية، التي من خلالها تحصل الحكومة على الأموال من مصادر مختلفة. و الرسوم (Fee): عبارة عن دفعة تفرضها الدولة فيما يتعلق بالخدمات التي تؤديها لصالح الفرد[٣]. بهذا المعنى يقوم الدولة بفرض الضرائب بدون مقابل عينية، أما الرسوم تم استلامه من المواطنين مقابل الخدمة المعينة.

ب- القروض والمعونة:

يحدث في بعض الاوقات ان تحتاج الدولة إلى الأموال لتغطية نفقاتها المتزايدة والتي لاتسمح الإيرادات الاعتيادية السابق ذكرها (خصوصا الضرائب) بتغطيتها، وبذلك اتجهت الدول إلى قروض العامة سواء في الخارج أم داخل لمعالجة العجز الميزانية العامة وباعتبارها أداة فعالة

(١) سلطان فهد الخنة، الأحكام الشرعية لمشكلة عدم التوازن بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة، كلية دار العلوم من جامعة القاهرة، ص٣. على الرابط:
file:///C:/Users/Saman/Desktop/%D8%B6%D8%B1%D9%8A%D8%A8%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82.pdf

(٢) الأستاذ الدكتور محمد طاقة والدكتورة هدى العزاوي، إقتصاديات المالية العامة، عمان، دارالمسيرة للنشر والتوزيع والطباعة،٢٠١٠، ص ص ١٠٣ -١٠٤

(٣)Bharat Ji Agrawal, DIFFERENCE BETWEEN TAX & FEE AND GUIDELINES FOR DRAFTING OF FISCAL LEGISLATION, institute journal, July 2001, p 1. On this link: http://ijtr.nic.in/articles/art52.pdf.

لامتصاص المدخرات وتعبئتها للأقتصاد[١]. القصد من القرض العام؛"بأنه دين مستحق على الدولة يصدر بموجب قانون تتعهد به بسداد أصل القرض وفوائده بشروط محددة متفق عليها، ويمكن الدين من المواطنين والمؤسسات الداخلية والوطنية، وتسمى الدين المحلي، أو من مصادر خارجية، تسمى الديون الخارجية"[٢].

أما المعونة: تمثل المنح التي تحصل عليها الدولة من الخارج ويعتبر مصدراً هاماً لتمويل خططها وبرامجها الانمائية، هذه المعونات قد تتلقاها الدول من دول غنية أو من المؤسسات المالية الدولية، مثل: الصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي[٣].

ج- الموارد الطبيعية: قسم آخر من أقسام السياسات العامة الاستخراجية هي الموادر الطبيعية. عرف الباحثين الموارد الطبيعية "المواد والظواهر التي لا دخل للأشخاص في تكوينها ولكنه يرتكز عليها في ديمومة حياته وهو يأثر ويتأثر فيها وأنّها تشكل العمود الاساس في عمليات الانتاج المختلفة"[٤]. وتتضمن الموارد الطبيعية من ضمن الموارد الاقتصادية، مثل: الغابات، الصخور، المعادن (النفط والغاز ومشتقاتها[٥]. ومن أبرز الموارد الطبيعية في العالم ومنطقة الشرق الأوسط التي تستخدم الحكومات كمصدر لتمويل ميزانيتها العامة، هي: النفط، الغاز الطبيعي و المعادن التي تدخل في الصناعة.

تتضمن الدول التي يأتي مصدر دخلها الرئيسي من الموارد الطبيعية مثل النفط، يوجد معظمها في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مثل: العراق، الايران، سوريا، مملكة العربية السعودية، ليبيا، الجزائر، المغرب، سودان، تونس، اليمن وسلطنة عمان[٦].

وتتقسم هذه الدول الى أنواع المختلفة[٧]:

- مجموعة الإقتصادات النفطية ذات الطبيعية الريعية البحتة، مثل: العراق، الكويت والقطر.
- مجموعة الإقتصادات النفطية ذات الهيئات المتنوعة. مثل: الجزائر.

(١) الأستاذ الدكتور محمد طاقة والدكتورة هدى العزاوي، مصدر سبق ذكره، ص١٤٧.
(٢) الأستاذ الدكتور محمد طاقة والدكتورة هدى العزاوي، مصدر سبق ذكره، ص١٤٨.
(٣) د.كمال المنوفي، أصول النظم السياسية، مصدر سبق ذكره، ص ٣٠١-٣٠٢.
(٤) نقلاً عن: ميثم منفي كاظم العميدي، الحق في الثروات الطبيعية، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد ٢٧، العدد ٢ :٢٠١٩، ص ٤٦٦.
(٥) استبرق فاضل شعير الشمري، مصدر سبق ذكره، ص١٨.
(٦) روبن ميلز و فاطمة الهاشمي، الشرق ألاوسط وشمال أفريقيا: أقاليمية الموارد في منطقة أراضٍ غنية ومجتمعات مهمّشة، دراسة تحليلية صادرة عن مركز بروكنجز، الدوحة- القطر، رقم ٢٠ ،أبريل ٢٠١٨، ص٦.
(٧) سياسات الاقتصاد الكلى والنمو فى المنطقة العربية، تأريخ الزيارة، على الرابط: سياسات الاقتصاد الكلي والنمو في المنطقة العربية | الشاملة الاقتصادية(shamilaeconomy.blogspot.com) .

– المجموعة الثالثة التي تحمل ملامح مجموعة الأول والثاني، مثل: السعودية والجماهيرية الليبية.

٢– الموارد البشرية –Human source:

تعد الرأس المال البشري من أهم مصادر القوة للدولة، والاستثمار في رأس المال البشري هو أحد النقاط الأساسية لدول العالم المتقدمة التي تستفيد من القوة البشرية لتستخدمها في مجالات عدة؛ مثل: الدفاع والعمل التطوعي، خاصة في الأزمات والأوقات الحرجة التي تواجه البلاد.

القصد من الموارد البشرية هي:"جميع السكان الذين يضمهم الوطن، وتكون الدولة مسؤولة عنهم بوصفهم مواطنين، وتبدأ تلك المسؤولية منذ الولادة حتى الوفاة"[١].

وتعرف الموارد البشرية: بانها الحجر الأساسي والمورد الأهم الذي تعتمد عليه الحكومة في تحقيق اهدافها، وهو بالدرجة الاولى الطاقة الذهنية (Brain Power) والقدرة الفكرية (Cognitive) ومصدر للمعلومات والاقتراحات والابتكارات وعنصر فاعل وقادر على مشاركة الإيجابية بالفكر والرأي[٢].

على هذا الأساس تستفيد الدولة من الموارد البشرية كإحدى مصادر تعبئة الموارد البشري من اوجه المتعددة، مثل:

أ– الخدمة العسكرية:

واجب معين على كل مواطن لفترة محددة حسب القانون[٣]. والخدمة العسكرية في الأصل هي عبارة عن خدمة الوطن، كما ورد في القانون الخدمة الوطنية التونسية:" تهدف الخدمة الوطنية إلى إعداد المواطن للدفاع عن حوزة الوطن والى المشاركة في التنمية الشاملة للبلاد والمساهمة في نشر السلم في العالم"[٤]. ويختلف نوع الخدمة العسكرية حسب النظام السياسي في الدولة؛ في بعض الدول خدمة العسكرية اجبارية وفي بعض اخر خدمة العسكرية اختيارية[٥].

---

(١) استبرق فاضل شعير الشمري، مصدر سبق ذكره، ص ١٨.

(٢) الدكتور علي السلمي، إدارة الموارد البشرية، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ١٩٩٧، ص ٣٤.

(٣) لمزيد الاطلاع حول الخدمة العسكرية ينظر الى: مسودة مشروع قانون الخدمة العلم: الواجب المترتبة على كل عراقي من الذكور وفق احكام هذا القانون. ينظر الى: مشروع قانون خدمة العلم، الامانة العامة لمجلس الوزراء العراقية، بتاريخ: ٢٠٢١/١٠/٢٨. على الرابط:
https://drive.google.com/file/d/1uAGQjd5vRUs391bHygpBJcZ546UkQfb3/view

(٤) الباب الأول من القانون عدد ١، لسنة ٢٠٠٤، الخدمة الوطنية، دولة تونس، على الموقع قاعدة بيانات النصوص القانونية المتعلقة بقطاع الأمن في تونس على الرابط: https://legislation-securite.tn/ar/law/40868

(٥) زولتان باراني، القوات المسلحة وعمليات االنتقال السياسي، مجلة السياسات العربية، قطر، العدد٢٤، كانون الثاني٢٠١٧، ص٨٧.

وفي هذا الصدد، تستخدم الدولة مواردها البشرية للدفاع عن أمن البلاد وحمايته والقتال عند الضرورة، هذا المجال من أهم مجالات المهمة بالنسبة السياسات الدول، لإن بقاء الدول يرتبط بفعالية هذه السياسة.

ب- السخرة والعمل الطوعي:

قسم أخرى لسياسة الاستخراجية لاكتساب الموارد البشرية من المجتمع الى الحكومة هي السخرة والعمل التطوعي من اجل التحقيق أهداف النظام السياسي لسد الثغرات في طاقات الحكومية خاصة في أوقات الأزمات والكوارث الطبيعية. في العصور القديمة لجأت الدول إلى السخرة أو العمل القسري، خاصة في المشاريع الكبرى التي لم تتمكن الحكومة من تلبية جميع احتياجاتها من ناحية المادية والبشرية، فعلى سبيل المثال دأب جهاز الدولة في مصر تأريخياً على تسخير الفلاحين للعمل في اقامة المشاريع النهرية وغير النهرية[١]، أما في عصرنا هذا تغير التفكير حول الية المشاركة المواطنين في امور العامة، وربطت هذا الآلية بمبادئ الديمقراطية والانتماء للوطن وينظر الى العمل التطوعي في عصرنا هذا كوسيلة لسد الفجوات القدرات الحكومية من جهة ومشاركة لكسب الخبرات وخاصة من قبل الشباب لأجل تمرير المرحلة الانتقالية بين التخرج حتى ايجاد الفرص العمل من جهة اخرى[٢].

العمل الطوعي يرتبط ارتباط وثيقاً بطبيعة نظام الحكم، مثلاً: توفر الدول الديمقراطية في العالم المزيد من الفرص للمشاركة التطوعية في سد الثغرات في عمل الحكومة، على سبيل المثال؛ في الولايات المتحدة الامريكية، يسجل ٢٣ مليون مواطن سنويًا أنفسهم كمتطوعين، كما هو الحال في أوروبا. ومن جانب اخر تمارس اللامركزية دور كبير في توسيع مساحة العمل التطوعي، في بلد مثل فرنسا، يتم تشكيل ٦٠,٠٠٠ إلى ٧٠,٠٠٠ مجموعة متطوعين سنويًا[٣].

(١) د.كمال المنوفي، السياسة العامة وأداء النظام السياسي، مصدر سبق ذكره، ص ٣١.

(٢) إطلاق اول منصة وطنية للعمل التطوعي في العراق،على الموقع الرسمي للمنظمة يونسيف، بتاريخ ٢٠٢٢/١٠/٢٩، على الرابط الاتي:
https://www.unicef.org/iraq/ar/%D8%A5%D8%B7%D9%84%D8%A7%D9%82-

(٣) Jeffrey L. Brudney &Jeffrey L. Brudney, Volunteers in State Government: Involvement, Management, and Benefits, Nonprofit and Voluntary Sector Quarterly, vol. 29, no. 1, March 2000 pp111-112, And see; Country Report France, Study on Volunteering in the European Union NATIONAL REPORT – FRANCE, p1, on this link;
https://ec.europa.eu/citizenship/pdf/national_report_fr_en.pdf

وزاد العمل التطوعي في العراق بعد ٢٠٠٣ بسبب خلق فرص قانونية للمشاركة السياسية في شكل منظمات غير حكومية(NGO)، مما أدى إلى إنشاء العديد من المنظمات غير الحكومية التي تشارك في عملية التنمية الاجتماعية وتوعية المواطنين على أساس تطوعي[١].

من خلال ماتقدم يمكن أن تخلص الى القول بأن: أن للدولة وظائف مختلفة ومتعددة، ولكل وظيفة هناك وكالات خاصة، والسياسة العامة للاستخراجية هي إحدى السياسات التي تنفذها الحكومة بمثابة الوكالة التنفيذية للدولة. تعكس سياسة العامة الاستخراجية أداء الحكومة في تعبئة الموارد من البيئات الداخلية والخارجية، ماديًا وبشريًا، ولتحقيق هذه الهدف هناك عدة طرق للقيام بذلك، من ناحية المادية تقوم الحكومة بفرض الضرائب والرسوم واستخدام الموارد الطبيعية ومن ناحية البشرية، كما تقوم الحكومة بتعبئة الموارد البشرية بهدف الدفاع عن وخدمة الوطن من خلال الخدمة العسكرية والعمل التطوعي وأحيانًا العمل الجبري، ويختلف الموارد المتاحة امام الدول حسب طبيعة الحكم قدرة النظام السياسي للدول لذلك هذا الجانب من العمل الحكومي يخلق علاقة مباشرة بين الحكومة والمواطن، مما يؤثر بشكل مباشر على الاستقرار السياسي للبلاد، من طريق تنفيذ هذا الاداء، كما سنناقش لاحقًا.

المبحث الثاني: اثر السياسة العامة الاستخراجية على الاستقرار السياسي: وفقًا لنظرية النظام لدى ديفيد إيستون[٢]؛ أي نظام سياسي يتفاعل مع البيئة الداخلية والخارجية، يتم إنشاء هذا التفاعل من خلال سياسات (قرارات) النظام ويتم إرجاع النتائج إلى النظام من خلال التغذية العكسية.

ويبدأ محتوى التفاعل بين السياسة العامة الاستخراجية والاستقرار السياسي بحقيقة أن السياسة العامة الاستخراجية كبرنامج لتعبئة الموارد المادية والبشرية في البيئة المحلية والخارجية لها عواقبها الخاصة، كذلك يؤثر على تحقيق الاستقرار السياسي نتيجة لسياسة الحكومة، لأن البيئتين الداخلية والخارجية تتأثران بالسياسة العامة للاستخراج، والاستقرار السياسي من هنا هي: النتائج المترتبة (التغذية العكسية) التي تولد من خلال السياسةالعامة الاستخراجية.

وبهدف الوصول الى تحقيق الفرضية هذا البحث نناقش دور الحكومة من طريق السياسة الاستخراجية على الاستقرار السياسي، يتم ذلك من خلال دراسة كيفية تعامل الحكوماتمع تعبئة الموارد المادية والبشرية من البيئات المحلية والخارجية، نسلط ضوء على هذا الموضوع من خلال المطلوبين كالاتي:

---

(١) قانون المنظمات غير الحكومية، العراق، رقم ١٢ لسنة ٢٠١٠.

(٢) د.كمال المنوفي، اصول النظام السياسية المقارنة، مصدر سبق ذكره، ص ص٣٩-٤٠.

المطلب الاول : اثر الموارد المادية على الاستقرار السياسي: القصد من أثر الموارد المادية على الاستقرار السياسي هو مدى مساهمة الموارد المادية في تحقيق الاستقرار السياسي كهدف سامي للنظام السياسي من خلال السياسة العامة الاستخراجية، بمعنى اخر كيف تتعامل الحكومة مع البيئة الداخلية والخارجية لتعبئة الموارد المادية والبشرية لغرض التحقيق الاستقرار السياسي. تسعى الحكومة في خضم نشاطها اليومي داخل المجتمع إلى توفير الدعم المادي والبشري كموارد تتحصل عليها من البيئة الداخلية أو الخارجية التي تعيش فيها وتتفاعل معها، حيث يأخذ هذا الدعم عدة أشكال منها: الشكل المالي (النقود) أو الشكل الأقتصادي (كالموارد الأولية الصناعية والزراعية) أو شكل الخدمات أو حتى الشكل البشري المتمثل أساسا في سياسة الخدمة العسكرية[١]. تنفذ الحكومات عمليات تعبئة الموارد من طريق السياسة العامة الاستخراجية، ومن الضروري أن يشير الى تغير هذه النمط من انماط السياسة العامة (انماط السياسة الاستخراجية) حسب الازمان التأريخية، تحتاج الحكومة في العصور القديمة الى القوة البشرية للدفاع والحرب أكثر من الموارد المادية من طريق الضرائب والرسوم وأشكال الاخرى الحديثة لتعبئة الموارد، لإن الدور الحارس للدولة تغير الى الدور التنموي وخاصة في الدول النامية. ونظرا لإن التنمية الشاملة الحقيقية تقوم على الإستقلال الإقتصادي وليس على تبعيته، فالدول النامية تعمل لتتخلص من التبعية لضمان تنمية حقيقية و تعتمد على الذات، وهذا ما يجعلها أكثر استقلالا اقتصاديا وسياسيا، وأكثر تماسكا في الجبهة الداخلية، بما يحقق الإستقرار السياسي ويحافظ عليه[٢].

من هنا نبدأ بتحليل العلاقة بين أثر الموارد المادية والإستقرار السياسي، اذن السياسات العامة فى جوهرها هي نشاط الحكومي بهدف احداث التغير أو منعه أو تقييده، من هذا المنطلق، السياسات الإستخراجية ينفذها الحكومة كأداء حكومية بهدف توفير ايرادات عامة من اجل جملة من الاهداف، كما يأتي[٣]:

١- ضمان الإنفاق العام.

٢- إعادة التوزيع الدخل.

٣- حماية الصناعة والمنتوجات الوطنية.

---

(١) د.سحانين الميلود، تقييم السياسات والبرامج العمومية، جامعة مصطفى اسطمبولي – معسكر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية، ٢٠١٨، ص ٤٧.

(٢) غالم عبد الرحمان، عمروش عبد الوهاب، أثر عملية التنمية على الإستقرار السياسي في الجزائر ٢٠٠٠-٢٠١٩، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد ٠٨، العدد: ٠١، (٢٠٢١)، ص ١١.

(٣) د. حسن أبشر الطيب، الدولة العصرية دولة مؤسسات، قاهرة، الدار الثقافة للنشر، ٢٠٠٠، ص ص ٤٧-٤٨.

٤- معالجة العجز في ميزان المدفوعات.

٥- توجيه عناصر الإنتاج نحو الفروع الإنتاجية التي تتوافق مع التخطيط الدولة من طريق الاجراءات اللازمة مثل: إعفاء من الضرائب.

٦- منع أو حد من التضخم.

ويمكن تقدير الاداء الاستخراجي للسياسات العامة، من خلال تقدير الحجم الكلي للموارد المستخرجة، وحساب متوسط كل فرد بالقياس إالى معدل الناتج القومي الإجمالي[١]. لفهم تأثير الموارد المادية على الاستقرار السياسي، من الضروري عرضها على النحو التالي:

١- **الضرائب:**

إن جزء من سياسة الاستخراجية هو: تحصيل الضرائب من المجتمع لملء الإيرادات العامة للبلاد من أجل تحقيق أهداف عامة تخدم الاستقرار السياسي[٢]. وعليه ، فكلما زاد مقدار الضرائب، زادت إيرادات الحكومة وتحسن أداء الحكومة للخدمات العامة، مما يؤدي إلى الاستقرار السياسي، والعكس صحيح.

على الرغم ضعف الادبيات المتعلقة بدراسة العلاقة بين الاستقرار السياسي والضريبة نسبياً؛ أما لدينا وجهات النظر حول هذه العلاقة بهذا الشكل [٣]:

١- يحدد مستوى الضرائب الاستقرار السياسي.

٢- الاستقرار السياسي يحدد مستوى الضرائب.

على الرغم من هذين الافتراضين، يختلف العلماء والباحثون حول أي من هذين المتغيرين ثابت وأيهما متبع أو متغير، لكنهم يتفقون على أنه يختلف من حالة دولة إلى أخرى.

في هذا المجال يمكن ان يشير الى الظام الضريبي في الدول النامية الذي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بواقعها الإقتصادي، حيث أن مشكلة الإقتصاديات النامية تكمن في عدم وجود جهاز إنتاجي كفيل بتحقيق التنمية؛ لذا لابد من أن يعمل النظام الضريبي في الدول النامية، على دعم سياسة التنمية بالمساهمة في تعبئة الموارد الوطنية، وتوجيهها للتنمية وهو مايتطلب العمل على الحد من الاستهلاك، وتوفير المدخرات الضرورية لتمويل المشاريع الاستثمارية، وتشجيع الاستثمارات

(١) الدكتور فهمي خليفة الفهداوي، مصدر سبق ذكره، ص ٧٩.

(٢) الدكتور عبدالفتاح ياغي، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٩.

(٣) Mihai Mutascu, Aviral Kumar Tiwari, Fernando Estrada, TAXATION AND POLITICAL STABILITY, this article available on this link, visited; at; 23/10/2022; https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1888328

الخاصة بإعفائها جزئياً أو كلياً من الضرائب، هذا إلى جانب حماية الصناعة الوطنية من المنافسة الاجنبية وذلك برفع الرسوم الجمركية على الصناعات الاجنبية المشابهة[١].

ومن خلال هذا المعلومات وبسبب الوضع الاقتصادي الذي تعيشه الدول النامية، والتي تهدف الى تحقيق نمو اقتصادي، لا يمكن فرض معدلات ضريبية عالية على النشاط الاقتصادي والتجارة الداخلية، مما يعني أن الحكومة لا تستطيع زيادة معدلات الضرائب لملء الميزانية في حالة العجز، ونتيجة لذلك، يؤدي هذا الوضع إلى عدم قدرة الحكومة على أداء واجباتها وما يترتب على ذلك من عدم استقرار سياسي. من ناحية أخرى، يشير بعض من الباحثين إن ذلك؛ قد يؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي، نتيجة غياب الحكومة القوية، إلى التهرب الضريبي واللجوء إلى الأنشطة الاقتصادية السرية وغير الرسمية خارج نطاق اختصاص الحكومة، مما يخلق مرة أخرى مشاكل للحكومة فيما يتعلق بالإيرادات المحلية المنخفضة المحتملة[٢].

في هذا الصدد، يقوم الباحثون بتحليل العلاقة بين الضريبة والاستقرار السياسي من منظور طبيعة النظام السياسي؛ مثلاً: يمكن استخدام الضرائب من قبل أولئك الذين هم في السلطة للحفاظ على سلطتهم، وإذا أمكن، تمديدها، وذلك يؤدي إلى رد فعل مضاد؛ ومما يقود إلى عدم الاستقرار السياسي. وفي هذا الصدد، توصل بعض من الأبحاث إلى علاقة مباشرة بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية. فالنمو الاقتصادي في الدولة يعني زيادة الضرائب والإيرادات للخزينة العامة للحكومة، وهناك آراء أخرى تفيد بأن النمو الاقتصادي في المناطق غير المستقرة لم يتوقف[٣]. من محصله كلا الرأيين، نستنتج أنه في الدول النامية، فإن الضرائب لها مشاركة غير فعالة وضئيلة في إجمالي الإيرادات الدولة، بحيث يكون هذا المعدل المنخفض مرتبطًا بضعف النمو الاقتصادي وتشجيع الحكومة للمنتوجات المحلية على أساس الضرائب, ونتيجة هذا الامر يحدث العجز في الميزانية العامة لدى الدول التي لا يحظى بالنسبة العالية الضرائب. في بعض الاحيان العجز في الميزانية؛ نوع من العجز المالي ينجم عن ضعف الإدارة الحكومية وعدم قدرتها على تحقيق الإيرادات من جانب والإنفاق غير العقلاني من جهة اخرى[٤].

---

(١) عبدالهادي مختار و سماحى احمد، نماذج وسمات النظام الضريبية في الدول النامية والمتقدمة، ص٣٠٤. يوجد البحث على الرابط، تأريخ الزيارة: ٢٠٢٢/١٠/٢٢: https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/317/6/2/56542

(٢) Mihai Mutascu, Aviral Kumar Tiwari, Fernando Estrada, opcit.

(٣) for more information see; Khadiga Elbargathi, Ghazi Al-Assaf, The Impact of Political Instability on the Economic Growth: An Empirical Analysis for the Case of Selected Arab Countries, International Journal of Business and Economics Research, February 21, 2019.

(٤) أ.زينة عباد، د. حكيم شبوطي، سبل علاج عجز الميزانية العامة للدولة -دراسة حالة الجزائر، مجلة االقتصاد والتنمية البشرية، جامعة المدية -الجزائر، مجلد ١٠، العدد ٣، ٢٠١٩/١٢، ص١١٨.

وبهدف وجود العلاقة بين ألاداء الاستخراجي التي يتمثل في تعبئة الموارد المادية وألاستقرار السياسي؛ يعرض الجدول حالة عجز ميزانية في ست دول في الشرق الأوسط التي تعاني من عدم الاستقرار السياسي في الوقت النفسة.

علماً إن البنك الدولي قد حدد مؤشر الاستقرار السياسي من (-٢,٥ ضعيف، الى ٢,٥ قوي) في كل الدول ١٩٤ دولة في لعام ٢٠٢٠الى ٢٠٢١.

الجدول رقم واحد

يبين العلاقة بين العجز في الميزانية العامة الدولة وست الدول والأستقرار السياسي

ت	إسم الدول	العجز في الميزانية	السنة	درجة الاستقرار السياسي[١]	ترتيب الدولة من ضمن ١٩٤ دولة على مستوى العالم من ناحية الإستقرار السياسي[٢]
١	سوريا	٢,١ مليار دولار [٢]	٢٠٢١	-٢,٧٣	١٩٤
٢	العراق	٢,٨٦٧,٢٨٦,٧٣٠ ترليون دينار (١)	٢٠٢١	-٢,٥٣	١٩١
٣	ايران	٢٥ مليار دولار[٥]	٢٠٢٠	-١,٦٧	١٧٩
٤	لبنان	٢٨٨,١٦ مليون دولار[٤]	٢٠٢١	-١,٦٥	١٧٨
٥	تركيا	٢١,٦ مليار دولار [٦]	٢٠٢١	-١,٢١	١٧٠
٦	الأردن	٢,٨٩ مليار دولار [٣] (١,٩٧٠,٣٠٠,٠٠٠) دينار	٢٠٢١	-٠,٣٢	١١٩

الجدول: عمل الباحث بالاستفادة من المصادر الاتية:

(١) Political stability - Country rankings, visit at;22/4/2022 on this link: https://www.theglobaleconomy.com/rankings/wb_political_stability/.
(٢) Political stability - Country rankings, opcit.

١- الفصل الثاني النفقات والعجز، المادة ٢/ ثانيا العجز، قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية ٢٠٢١، منشور في جريدة الوقائع العراقية، العدد ٤٦٢٥، نيسان ٢٠٢١,

٢- ميزانية سوريا لعام ٢٠٢١: تخفيضات جديدة في الإنفاق، على الموقع ICBA، تأريخ الزيارة: ٢٠٢١/٤/١٦ على الرابط :

https://icba.su/ar/news/novosti-mira/siriyskiy-byudzhet-na-2021-god-novye-sokrashcheniya-raskhodov/ وايضا قانون ٢٣ الموازنة العامة لعام ٢٠٢١، على الموقع الرئاسة مجلس الوزراء السورية على الرابط:

http://www.pministry.gov.sy/contents/18294/%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%

٣- المادة ٢، قانون الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠٢١، رقم ٥، للملكة الادرنية الهاشمية. على الموقع دائرة موزانة العامة، المملكة الأردنية الهاشمية، على الرابط:

https://gbd.gov.jo/ar/releases/law-min/2021

Lebanon's fiscal deficit down by %85.58 to $288.16M by 4-may2021, visit at;17/4/2022, on this link; https://blog.blominvestbank.com/42114/lebanons-fiscal-deficit-down-by-85-58.

٥- ملامح الميزانية الإيرانية المقبلة.. نموّ مضلّل وإشارات إلى تذمُّرٍ شعبي قادم، المعهد الدولي للدراسات الايرانية، تأريخ الزيارة:٢٠٢٢/٤/١٧ على الرابط ;

https://www.aa.com.tr/en/economy/turkiyes-budget-balance-posts-216b-deficit-in-2021/2475912#:~:text=Turkiye's%20central%20government%20budget%20balance,25%20billion)%20deficit%20in%202020.

ويوضح الجدول أن كل دولة من دول الجدول الاعلاه تعاني من عجز في الميزانية ويعيش في مستوى غير مرغوب من حيث الاستقرار السياسي فى الوقت نفسه، بحيث تكون سوريا في أسوأ الأوضاع والأردن في أفضل حالة مقارنة بالدول الخمسةالاخرى في الجدول.

من ناحية أخرى، ولتعزيز الفرضية القائلة بوجود علاقة بين الضرائب والاستقرار، يعرض هذا الجدول نسبة مشاركة الضرائب في الميزانية العامة للدولة بين ثلاثة أنواع من الاقتصادات في

العالم، وهي؛ المتقدمة مثل: الولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة، والناشئة والنامية، مثل؛ الهند والبرازيل، والأقتصاد الريعي، مثل: العراق.

وفقًا لتقرير صادر عن مجموعة البنك الدولي نُشر عام ٢٠٢١ بعنوان: (Global Economic Prospects)، وهي تتألف من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وهي (Advanced Economics) اقتصاديات متقدمة؛ والهند والبرازيل في مناطق الاقتصادات الناشئة والنامية (emerging market and developing economy) [١]، في هذه البلدان ذات الاقتصاديين المؤثرين على مستوى العالم، هناك معدل ضرائب مرتفع على الإيرادات والأرباح وأرباح رأس المال، على عكس دولة مثل العراق التي لديها اقتصاد الريعي، الذي لديه مبلغ قليل جداً من المال من خلال الايرادات الضريبية، كما هو موضح في الجدول أدناه.

الجدول رقم اثنين

يعرض معدلات الضرائب في اربعة البلدان المختلفه من ناحية الاقتصادية على مستوى العالم لسنة ٢٠١٩-٢٠٢٠

ت	اسم الدول	السنة	نسبة ضرائب على الدخل، والأرباح، والأرباح الرأسمالية
١	الولايات المتحدة الامريكية	٢٠٢٠	%٥١,٩
٢	المملكة المتحدة	٢٠٢٠	%٣٢,٨
٣	الهندستان	٢٠١٩	%٤٥,٦
٤	البرازيل	٢٠١٩	%٢٤,٩
٥	العراق	٢٠١٩	%٢,٠

المصدر: ضرائب على الدخل، والأرباح، والأرباح الرأسمالية، على الموقع الرسمي البنك الدولي, تأريخ الزيارة(٢٠٢٢/٥/٨) على الرابط:

https://data.albankaldawli.org/indicator/GC.TAX.YPKG.RV.ZS?end=2020&most_recent_year_desc=true&start=2000

(١) Global economic prospects, A word bank Group Flagship report, Washington DC, 2021, p4.

وفقًا للمعلومات الواردة في الجدول البلدان الأربعة التي لديها اقتصادات المتقدمة والناشئة، على الرغم ارتفاع معدلات الضرائب، ولكن من حيث معايير البنك الدولي لها مستويات عالية من الاستقرار السياسي، وفى الوقت نفسه العراق الذي لديه اقتصادي الريعي، لديه مستوى منخفض من الضرائب ومستوى الاستقرار السياسي ضعيف.

هذا مؤشر على أن افتقار العراق إلى توفير الاحتياجات الأساسية العامة للمواطنين من الميزانية العامة، مما أدى إلى ارتفاع معدل البطالة والفقر، يصل نسبة البطالة في العراق الى ١٤,٩ في ٢٠٢٠[١] و نسبة الفقر إلى ٣١٠٧ في[٢] ٢٠٢١.

يصبح من الواضح أن الضرائب في جميع أنواعها تعد مصدرًا رئيسيًا لتمويل ميزانية الدولة، فإن أي خطوة غير الفعالة في تحصيل الضرائب سيؤدي إلى عجز في الميزانية العامة للدولة، مما سيؤدي إلى عدم قدرة الحكومة في تحقيق أهدافها. في هذه الحالة، فإن عدم الاستقرار السياسي هو نتيجة للسياسة العامة غير الفعالة للحكومة في مجال التعبئة الموارد المادية(الضرائب).

٢- الموارد الطبيعية:

يعد النفط والغاز من أهم الموارد الرئيسية التي تعتمد عليها لتعبئة الموارد المادية لبعض من الدول وخاصة في الشرق الأوسط وشمال افريقا أو الدول الاعضاء لمنظمة اوبيك (OPEC)[٣] وبعض الدول الاخرى في العالم، الذي سيمى اقتصادياتها بالأقتصاد النفطية.

تؤثر الموارد الطبيعية على الاستقرار السياسي من خلال المساهمة في التنمية الاقتصادية وتوفير الموارد المادية للدولة، وهذا يعني أن أي دولة بشكل أساسي لتعبئة مواردها المادية تعتمد على الموارد الطبيعية، مثل النفط، تقع اقتصادها ضمن تغيرات الاسعار النفط في العالم، بهذا المعنى يعيش الدولة من ناحية القتصادية في حالة غير المستقرة مالياً.

واجهت البلدان التي تعتمد اقتصاداتها بشكل أساسي على النفط تحديات كبيرة بسبب التغيرات العالمية واكتشاف مصادر جديدة للطاقة، خاصة في جنوب شرق آسيا في القرن الحادي

(١) worldbank.org, Unemployment, total (% of total labor force) (modeled ILO estimate) – Iraq, visit at 16/4/2022; on this link; https://data.worldbank.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS?locations=IQ .

(٢) الموقع الوكالة الأنباء العراقية, بعنوان: التخطيط تكشف عن انخفاض نسبة الفقر خلال النصف الأول من العام ٢٠٢١، تأريخ الزيارة: ٢٠٢٢/٤/١٣, على الرابط: https://www.ina.iq/141292—2021.html.

(٣) تتكون الأعضاء المنظمة اوبيك من ثلاثة عشرة الدول هي: العراق، المملكة العربية السعودية، الايران، الكويت، ليبيا، الامارات العربية المتحدة، الجيريا، كونغو، أنغولا، غابون، غينيا الإستوائية، فنزويلا:أنظر الى الموقع الرسمى لمنظمة الدول العربية المصدرة للنفط(اوبيك) على هذا الرابط : https://www.opec.org/opec_web/en/about_us/25.htm

والعشرين، وانعكس ذلك في الانهيار الهائل في أسعار النفط من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠١٦، مما تسبب في أضرار جسيمة للدول الريعية[١]. يواجه الدول النفطية في هذه الحالة عدم القدرة على توفير الاحتياجات الاساسية للمواطنين من طريق الميزانية الدولة، بسبب احادية المصدر المادي. ويرى الباحثين ان الاعتماد على النفط بشكل كبير يعد أمراً سلبياً؛ لإنه ربما يواجه بعض المشاكل مثل: النضوب، يعد النفط مادة ناضبة غير متجددة لها عمر زمني محدد يرتبط بالإنتاج و انخفاض الأهمية الاقتصادية، بسبب اكتشاف البدائل التي تحل محله كالنفط الصخري مثلاً، والتلوث، اعتماد البلد على النفط بشكل كبير يؤدي إلى زيادة التلوث وذلك لانطواء عمليات الإنتاج والاستهلاك على إنتاج ملوثات البيئة وهذا ما يؤثر على المجتمع والاقتصاد معاً[٢]. من أبرز المشاكل الرئيسية للدول النفطية التي تساهم في خلق عدم الاستقرار هي عدم وجود قاعدة تنويع الاقتصادي، وتتركز بشكل الرئيسي دخل الدولة على عائدات النفطية، كان تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية تداعيات كبيرة على الموازنة العامة للدولة وهذا ما أسهم بزيادة العجز في الموازنة العامة و تفاقم مواطن الضعف والاختلالات الهيكلية بسبب الاعتماد شبه الكامل على عوائد تصدير النفط[٣]. في حين شاهدت الموازنة العراقية للأعوام ٢٠١٣-٢٠١٦ عجز معدل نمو مركب بلغ (١٣,٨%)[٤]، لإنه صدر العراق، ثاني أكبر مُصدر للنفط في الخليج، حوالي ٣,٨ مليار برميل من النفط يوميًا – أي ما يقرب من (٩٠%) في المائة من إيرادات الدولة العراقية[٥].

على الرغم من مشاكلها الاقتصادية وعدم استقرار سعر الموارد الطبيعية (النفط) مثلاً في الاسواق العالمية، في الوقت النفسه لديها مشاكل الداخلية بالنسبة للدول المصدرة للنفط. أن وجود أو تقسيم غير متوازن للموارد الطبيعية جغرافياً في بعض من الدول النفطية يؤدي الى عدم الاستقرار السياسي بسبب السياسيات العامة الدولة، التي تجسد في تهميش المناطق المستخرجة للموارد، وذلك يؤدي الى عدد من المظاهر العدم الاستقرار مثل: احتجاجات،

(١) د. شريفه كلاع، انهيار أسعار النفط وتحولات أمن الطاقة في العلاقات الدولية، مجلة مدارات سياسية، مجلد١، عدد ٣، ديسمبر ٢٠١٧، ص١٩٥.

(٢) حامد عبد الحسين الجبوري، الآثار السلبية للاقتصادات النفطية - العراق أنموذجاً، هذا المقال منشورة على الموقع مركز الفرات، تأريخ الزيارة ٢٠٢٢/١٢/١ على الرابط: http://fcdrs.com/economical/1463

(٣) م.م. بيداء رزاق حسين، اثر تغيرات أسعار النفط على الأستقرار النقذي في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٦)، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، المجلد ١٢، العدد ٤٧، ٢٠١٧، ص ١٠٦.

(٤) المصدر النفسه.

(٥)الآثار الاقتصادية لانعدام الأمن في الخليج، ترجمة: هادي فتح الله، على الموقع كارينغي، تأريخ الزيارة ٢٠٢٢/١٢/١، على الرابط:
https://carnegieendowment.org/sada/79828

إضرابات، وتحركات سياسية لنيل تحكم إقاليمي و نزاعات المسلحة، وذلك بسبب "أقاليمية الموارد" كما يوضح في الجدول الاتي[١].

الجدول رقم ثلاثة

أقاليمية الموراد وتداعياتها فى الدول الشرق الأوسط وشمال افريقا

ت	البلد	المنطقة	النسبة من سكان الوطن	المورد	هوية المجموعات	مظاهر أقاليمية المورد
١	الجزائر	جنوب الجزائر	–	نفط والغاز		احتجاجات ومطالب بتأمين فرص عمل ومطالب بالتنمية
٢	إيران	خوزستان	٦%	نفط وغاز	عرب	احتجاجات
٣	العراق	اقليم كوردستان البصرة	١٧% [٢] ٨%	نفط وغاز نفط وغاز	كورد شيعة	تحركات لنزعات الاستقلالية احتجاجات: مطالب داعية الى استقلالية وزيادة حصة العائدات.
٤	ليبيا	برقه فزان	٢٦% ٨%	نفط وغاز نفط وغاز	قبائل العربية تيبو وطوارق	مطالب باستقلالية/ احتجاجات إشتباكات مسلحة حول تهريب النفط، حراس حقول النفط
٥	المغرب	الصحراء الغربية	٢%	فوسفات؛	صحراويون	احتجاجات ومطالب بتأمين فرص عمل ومطالب بالتنمية

(١) القصد من الأقاليمية الموارد: عدم الوجود الموارد الطبيعية مثل النفط في كافة المناطق البلاد، وتتركز الموارد في منطقة أو عدة من المناطق في الدول وتتركز السياسات الدولة في مناطق الاخرى التي لم يساهم بأنتاج الموارد، وذلك يؤدي الى عدم التوازن في التنمية هذه سياسات يؤدي الى خلق العدم الاستقرار السياسي بسبب تهميش المناطق المستخرجة للموارد من ناحية الخدمية وتوفير المستلزمات الحياتية لهم. أنظر الى: روبن ميلز و فاطمة الهاشمي، مصدر سبق ذكره، ص٦.

(٢)هذا الرقم يشير الى حصة الاقليم كوردستان -العراق من الميزانية العامة وليس نسبة الحقيقية للسكان الكورد داخل العراق لإن بعد ٢٠٠٣ لاتوجد أرقام الحقيقية المبنية على الاحصاء العام.

	(دولة قائمة بالإدارة)			نفط وغاز (محتمل)		
٦	سلطنة عمان	هيماء	٢٤%	نفط	شيعة	احتجاجات ومطالب بتأمين فرص عمل ومطالب بالتنمية
٧	المملكة العربية السعودية	الشرقية	١١%	نفط وغاز	شيعة	احتجاجات ومطالب بتأمين فرص عمل ومطالب بالتنمية
٨	سودان	جنوب سودان	٢٤%	نفط	مسيحيون؛ مجموعات إثنية عربية متعددة	استقلال (في العام ٢٠١١)
٩	سوريا	الحسكة دير الزور	٧% ٦%	نفط نفط	كورد قبائل عربية	استقلالية بحكم الأمر الواقع (منذ عام ٢٠١١)
١٠	التونس	قفصة تطاوين قبلي جزر قرقنة	٣% ١% ١% ٠,١%	فوسفات نفط وغاز		احتجاجات ومطالب بتأمين فرص عمل ومطالب بالتنمية
١١	اليمن	منطقة حضر الموت ومنطقة سبأ	٨% ٦%	نفط وغاز	حضارم	احتجاجات/ مطالب بالاستقلالية

المصدر: روبن ميلز و فاطمة الهاشمي، الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: أقاليمية الموارد في منطقة أراضٍ غنية ومجتمعات مهمّشة، دراسة تحليلية صادرة عن مركز بروكنجز، الدوحة– القطر، رقم ٢٠، أبريل ٢٠١٨، ص٦. وبحسب المعلومات الواردة في هذا الجدول يتضح أن، نتيجة للسياسة العامة للحكومة تم إهمال المناطق المنتجة للموارد الطبيعية، إذ ترتفع معدلات البطالة والفقر نتيجة عدم وجود عملية تنموية. كما يوضح الجدول تأثيرًا آخر للموارد الطبيعية ، وخاصة النفط ، على الاستقرار السياسي: كيف تستخدم الحكومة النفط وأمواله، تستخدم الحكومات الديكتاتورية الغنية بالنفط رأس المال النفطي لقمع المعارضة ومنع الديمقراطية والانتخابات الحرة ، مما يؤدي إلى احتجاجات عنيفة وحركات متمردة[١]. ثمة مشكلات أخرى يمكن ردها إلى استقرار عائدات النفط أو بالأحرى إلى عدم استقرارها، إن تقلب أسعار النفط العالمية وارتفاع احتياطات بلدما وانخفاضها يمكن أن تؤدي إلى تقلبات كبيرة على صعيد تدبير الموارد المالية للحكومة[٢]. في هذا السياق، لفهم حقيقة أن عدم الاستقرار النفطي يتسبب في عدم الاستقرار السياسي في البلدان الغنية بالنفط ، نقدم جدولًا لتغيرات أسعار النفط بين ٥٠ عامًا في عدة محطات.

الجدول رقم الاربعة

يعرض التغيرات في أسعار النفط خلال الخمسين سنة الماضية في عدة محطات

ت	الشهر والسنة	سعر برميل واسبابها
١	ديسمبر ١٩٧٠:	١,٨٠ دولار
٢	أكتوبر ١٩٧٣ :	٤ دولارات؛ منظمة الأوبك ترفض بيع النِّفْط إلى الدول الداعمة لإسرائيل في حرب أكتوبر (يوم الغفران).
٣	نوفمبر ١٩٧٩ :	٧٠ دولار: الثورة الإسلامية في إيران وبَدء أزمة الرهائن الإيرانية.
٤	أغسطس ١٩٩٠:	٢٤ دولاراً؛ غزو العراق للكويت.
٥	يناير ١٩٩٩:	١٠ دولارات؛ العراق يزيد الإنتاج، أزمة العملة تُصيب الاقتصادات

(١) مايكل روس، نقمة النفط كيف تشكل الثروة النفطية تنية الأمم، ترجمة: محمد هيث نشواتي، منتدى العلاقات العربية والدولية، القطر، ٢٠١٤، ص ص ٣٤-٣٥.
(٢) مصدر نفسه.

		الآسيوية بالكساد.
٦	سبتمبر ٢٠٠٠ :	٣٠ دولار: المخاوف بشأن الإنتاج العالمي للنِّفْط والطقس السيِّئ.
٧	سبتمبر ٢٠٠٤ :	٥٣ دولار: قلق عاملي بشأن الحرب في العراق.
٨	يونيو ٢٠٠٨:	١٣٨ دولار.
٩	ديسمبر ٢٠٠٨ :	٣٣,٨٧ دولار؛ بسبب ضعف الاقتصاد العاملي والانخفاض الحتْمي للطلَب على النِّفْط
١٠	يناير ٢٠١٠:	٨٠ دولار.
١١	مارس/اذار ٢٠٢٠:	١٤-٢٢,٠٥ دولار؛ بسبب كوفيد-19 .

المصدر: من عمل الباحث بأستفادة من المصادر:

- روبرت سليتر، سلطة النفط والتحول في ميزان القوى العالمية، ترجمة: محمد فتحي خضر،مؤسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر، ٢٠١٢، ص ص ٩-١٠.
- فيروس كورونا: أسعار النفط في أدنى مستوياتها خلال ١٨ عاما، على الموقع بي بي سي العربية، تاريخ الزيارة:٢٠٢٢/١٢/١، على الرابط:

https://www.bbc.com/arabic/business-52096355

الخلاصة: يتضح مما سبق أن هناك علاقة بين الموارد المادية والاستقرار السياسي ، لأن الحكومة عندما تنفذ سياستها المادية تتفاعل مع بيئتها وتخلق علاقات تحدد درجة الاستقرار السياسي. ان تعبئة الموارد المادية في البيئات المحلية والخارجية وطريقة صنع السياسات الحكومية لتحديد الموارد تختلف حسب الأنظمة السياسية؛ أي حكومة تبنى سياستها الاستخراجية على موارد غير مضمونة و غير مستقرة، مثل النفط والموارد الطبيعية الأخرى، لديها درجة ضعيفة من الاستقرار، لأن النفط كمورد طبيعي؛ المصدر الرئيسي لتمويل الحكومة يتم تحديد سعره من خلال العوامل الخارجية والأسواق العالمية ويؤثر بمعادلة (عرض وطلب) الاخرين، وأي تقلبات صعود وهبوط تؤثر على الموازنة العامة، مما يتسبب في عدم استقرار

قدرة الحكومة ومما يؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي. وذلك بالعكس الاقتصادات المتقدمة أقل تأثراً بسياسة الأسعار الدولية ومتقلبات السعر.

المطلب الثاني: اثر الموارد البشرية على الاستقرار السياسي: تعد الموارد البشرية أو الرأس المال الإنساني في المجتمع أهم مصدر قوة للدولة، والاستثمار في الموارد البشرية هو أحد النقاط الأساسية لدول العالم المتقدمة والقوية، التي تستفيد من القوة البشرية لتستخدمها في مجالات عدة، مثل؛ الدفاع والعمل التطوعي، خاصة في الأزمات والأوقات الحرجة التي تواجه البلاد. وتكون ابرز مظاهر تعبئة الموارد البشرية هي؛ الخدمة العسكرية، والسخرة، والعمل التطوعي، وتختلف باختلاف نظام السياسي، وتكون الخدمة العسكرية إلزامية في بعض البلدان، وفي بلدان أخرى لمدة عام واحد فقط أو عامين، وفي حالات أخرى، يُطلب من جميع المواطنين الخدمة في الجيش، وفي بلدان أخرى يستثنى من الخدمة الشاغلين النادرة [١].

بهذا المعنى، إذا كانت الدولة تتمتع بمستوى عالٍ من الاستقرار والثقة بين مواطن ونظامها، فهي في وضع جيد من حيث الاستقرار السياسي ومواطنيها مستعدون لأداء واجبات النظام السياسي، على العكس من ذلك، في أي بلد تكون فيه ثقة المواطنين في النظام ضعيفة، يصبح الهروب من الواجبات أبرز سمة في هذا النظام.

معيار نجاح سياسة الاستخراجية هو إنجازات الحكومة من حيث الموارد المادية والبشرية من المجتمع، أي إذا استطاعت الحكومة حشد معظم الموارد المادية والناس والجهود البشرية من المجتمع لخدمة أهداف النظام السياسي، تعد سياسة استخراجية ناجحة، وعلى العكس من ذلك، فهي علامة على الفشل السياسات الاستخراجية[٢].

والملاحظ أنه لا يمكن لأي دولة في العالم أن تنجح مع موظفيها الحكوميين الرسميين والشرطة والجنود وحدهم، دون الاعتماد على مواردها البشرية (المواطنين)، الذين هم قوة الدولة وموردها الذي لا تنضب.

ومن أهم ملامح الاستفادة من الموارد البشرية واستخراج المصادر منها يمكن تحديد بعض الاوجه مثل:

١- الخدمة العسكرية.

٢- العمل الطوعي.

---

(١) د. كمال المنوفي، مصدر سبق ذكره، ص ص٣٠- ٣١.

(٢) د. فهمي خليفة الفهداوي، مصدر سبق ذكره، ص ٧٩.

ويؤثر الموارد البشرية على الاستقرار السياسي من خلال عدم المشاركة في الجيش الرسمي للدولة وهروب من الوطن من طريق الهجرة واللجوء الى الجماعات غير قانونية, ويؤدي الى القوة المعنوية والاستقرار اذا شارك في العمل التطوعي خاصة في الاوقات الازمات، ونوضح كمايلي:

١- الخدمة العسكرية:

تمثل الخدمة العسكرية إحدى طرق إستخدام الموارد البشرية التي تختلف وفقًا لقانون الدولة في هذا المجال.

يشير التزام الخدمة العسكرية (military service obligation/MSO) إلى إجمالي الخدمة المطلوبة (الخدمة الفعلية والالتزامات الاحتياطية) التي يجب أن يخدمها الفرد عند قبول التعيين في الخدمة العسكرية. التزام الخدمة الفعلية (The active duty service /ADSO obligation) هو فترة محددة من الخدمة الفعلية التي يجب أن يخدمها الضابط قبل أن يصبح مؤهلاً للانفصال الطوعي أو التقاعد[١].

تعد الخدمة العسكرية من أهم الجوانب بالنسبة لأي دولة في العالم، لأنها تهدف على حماية المواطنين وصيانة الأراضي الدولة، فبعض الدول تتبع الخدمة العسكرية الإجبارية وغيرها التطوعية.

يواجه الشباب في أكثر من ٦٠ دولة في العالم التجنيد العسكري الإلزامي[٢]، ولكل دولة خصوصياتها، مثلاً: يعتمد الجيش العراقي في عمله على نظام التطوع منذ عام ٢٠٠٣، إذ ألغى الحاكم المدني الأميركي للبلاد حينذاك بول بريمر العمل بنظام التجنيد الإلزامي الذي كان يرفد البلاد كل عام بآلاف الجنود[٣].

إن نظام الخدمة العسكرية: بشقيها؛ الإلزامية والطوعية عامل مهم في تقوية جيش الدولة كماً ونوعاً؛ لاسيما أثناء الحروب والحالات الطواري، لذلك، فإن قبول الخدمة العسكرية من قبل مواطني أي بلد هو مؤشر على سياسة عامة استخراجية ناجحة.

---

(١) Military Service Obligation, RAND Project, visited at; 2/12/2022, on this link; https://www.rand.org/paf/projects/dopma-ropma/military-service-obligation.html

(٢) مجموعة باحثين، ما هي تأثيرات التجنيد الإلزامي في الجريمة وسوق العمل؟، ترجمة: مركز البيدر للدراسات والتخطيط، مركز البيدر للدراسات والتخطيط ، بغداد- العراق، بدون سنة النشر، ص ٢.

(٣) أحمد الدباغ، بعد ١٨ عاما على إعادة تشكيله.. هل يعاني الجيش العراقي الشيخوخة؟ تأريخ الزيارة:٢٠٢٢/١٢/٢ على موقع الجزيرة على الرابط:
https://www.aljazeera.net/politics/2021/6/19/%D8%A8%D8%B9%D8%AF-18-%D8%B9%D8%A7%D9%85%D8%A7-%D8%B9%D9%84%D9%89-

وبحسب بعض الباحثين، فإن الخدمة العسكرية للشباب في سن مبكرة تقلل من مخاطر الجريمة والانحراف، وهو ما يعد سببًا للاستقرار السياسي في البلاد[١].

وللسياسات العامة الدولة التأثير كبير على الإقبال للخدمة العسكرية، خاصة من ناحية استخدام القوة العسكرية في النزاعات الداخلية في البلد؛ لإن حدثت أغلب حالات الهروب من الخدمة العسكرية في الأوقات الحروب والنزاعات الداخلية في هذا الدول.

مثلاً؛ بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠١٢، ازداد عدد الفارين من الجيش الإسرائيلي لدرجة أن قيادة الجيش دعت الحكومة والكنيست إلى إصدار قوانين جديدة للتمييز بين الخدمة العسكرية والخدمة في زمن الحرب[٢]. في سوريا أيضاً، أدت موجة الهجرة منذ عام ٢٠١١، عندما فر أكثر من خمسة ملايين شخص من البلاد خوفًا من الحرب، إلى فرار كبير من الخدمة العسكرية، مما أدى إلى تشكيل ميليشيات مسلحة؛ الأمر الذي دفع الحكومة السورية إلى إصدار عفو عن الفارين من الخدمة العسكرية، يعد إن فرض عقوبات صارمة على الفارين من الخدمة[٣]. وتعد الهجرة ومغادرة المواطنين بلادهم من اهم نتاج عدم الاستقرار السياسي [٤].

وفي هذا الصدد يرى د.وسام على حسين، إن عدم الاستقرار السياسي مرتبطة بعدة عوامل، مثل: ضعف المؤسسات السياسية وضعف سلطة الحكومة وغياب التخصص والتباين الوظيفي وغياب حقيقي وفعلي لعملية التنمية السياسية في العراق وأنتشار الفساد السياسي والإداري

---

(١) مجموعة باحثين، مصدر سبق ذكره، ص ٣.

(٢) أياد جبر، الهروب من الجيش يهدد بقاء الكيان الصهيوني، على الموقع جريدة البيان، تأريخ الزيارة:٢٠٢٢/١٢/٣ على الرابط:
https://www.albayan.co.uk/MGZarticle2.aspx?id=13424

(٣) سوريا تمنح عفوا للفارين من التجنيد، على الموقع رويترز، تأريخ الزيارة: ٢٠٢٢/١٢/٣, على الرابط:
https://www.reuters.com/article/mideast-crisis-syria-conscription-ia4-idARAKCN1MJ0T3

(٤) لمزيد من الاطلاع والتفاصيل حول تأثير عدم الاستقرار السياسي على الهجرة، أنظر الى:
- م.د.حسين أحمد دخيل سرحان، أثر عدم الاستقرار السياسي على مؤشرات التنمية البشرية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، العراق-كربلاء، مركز دراسات الاستراتيجية، جامعة كربلاء، ٢٠١٥، ص ٣٩. ولتسليط الضوء على العلاقة بين تأثير عدم الاستقرار السياسي على الهجرة؛ تشير الدراسة إلى: إحتل العراق في بداية شهر آذار من عام ٢٠٠٥ المرتبة الخامسة بين دول العالم في النزوح ومن ثم بلغ المرتبة الأولى بعد أحداث سامراء في ٢٠٠٦، ولعل كل من مشكلة الترحيل والنزوح قد باتت جزء من التاريخ العراقي المعاصر بدءا ١٩٦٣ نتيجة الصراعات الداخلية وعادت موجات النزوح والهجرة الداخلية تشتد أكثر مع بدأ الإحتلال الأميركي للعراق عام ٢٠٠٣ بفعل أحداث العنف التي إشتدت في عدة مناطق.
For more information on the impact of political instability on migration and displacement, see:
Saja Fadhil Abbas, The Displacement Crisis in Iraq and Its Impact on Political and Societal - Instability, Turkish Online Journal of Qualitative Inquiry (TOJQI), Volume 12, Issue 7, Month 2021: 522-532, on this link;
file:///C:/Users/Saman/Downloads/2223.pdf.

وانتشار الفقر والبطالة والأمية[١]. وفي بلد مثل العراق؛ أدى ضعف الحكومة وسياساتها العامة الى خلق مناطق غير مستقرة وخارج نطاق سيطرة الدولة؛ لذلك يشير احدى من الباحثين الى؛ غالبًا ما ارتبط النزوح الداخلي في العراق بالفرار من العنف أو الصراع المسلح، لا سيما في المناطق التي أصبحت خارج سيطرة الدولة بعد احتلالها من قبل تنظيم داعش الإرهابي، أو المناطق التي تكون فيها سيطرة الدولة ضعيفة ونتيجة لذلك فهي غير قادرة لحماية مواطنيها[٢].

إن ضعف أداء الحكومة وعدم وجود سياسة عامة قوية لخدمة البلاد؛ سيؤدي إلى ظهور مناطق المنعدمه لأمن وذلك يؤدي الى الهجرة المواطنين. ومن ثم يقود ذلك الى استنزاف معظم القوى البشرية النشيطة والماهرة في البلد، وتأثير ذلك في التنمية والانتاج الصناعي، وتبدو الاثار واضحة خاصة في ظاهرة استنزاف العقول او الكفاءات العلمية[٣].

وفي هذا الصدد، نشير إلى وجهة نظر بوليفار؛ حول الوضع في أمريكا اللاتينية في القرن الماضي، والتي تعبر عن دور المؤسسات في تحقيق المصلحة العامة في البلاد، يقول: "العمل الوحيد الذي يستطيع الإنسان القيام به في أمريكا اللاتينية هو أن يهاجر في بلدها"[٤].

في الاصل نسبة تدفق الهجرة الداخلية والخارجية ومدى توافر الأوضاع المعيشية و الأمنية والأقتصادية والصحية الجيدة، هي من المرتكزات المهمة للإستقرار السياسي، وأي حدث يتعارض مع هذا المبدأ هو علامة على عدم الاستقرار السياسي، لذلك، فإن أي حكومة لا تستطيع منع الهجرة وتوفير حياة كريمة تعد حكومة فاشلة في أداء السياسة العامة، إذا لا يمكن ربط المواطنين بالدولة وثقة المواطنين في المؤسسات العامة ضعيفة، فإن البلدان ذات معدلات الهجرة المرتفعة هي من بين أضعف البلدان وأكثرها عدم استقرارًا سياسي، وتشير الأبحاث في هذا المجال إلى أن مناطق الحرب تضم أكبر عدد من البلدان التي تضم أكبر عدد من المهاجرين في العالم. اما الدول ذات المعدلات الهجرة المرتفعة لديها مشاكل خطيرة من الناحية البشرية والاقتصادية، ولا يمكنها استخدام الموارد البشرية لمواطنيها، مثل الدول ذات المستويات العالية من عدم الاستقرار في الشرق الأوسط، مثل: العراق، سوريا، لبنان، إيران، أفغانستان، والدول الأفريقية والدول القاره القاره الأمريكا اللاتينية.

---

(١) د. وسام على حسين العيثاوي، التحديث والإستقرار في النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية –برلين- ألمانيا، ٢٠١٨، ص٩٧.

(٢)Saja Fadhil Abbas, The Displacement Crisis in Iraq and Its Impact on Political and Societal Instability, Turkish Online Journal of Qualitative Inquiry (TOJQI), Volume 12, Issue 7, Month 2021: 522-532, on this link; file:///C:/Users/Saman/Downloads/2223.pdf.

(٣) نقلاً عن: نسرين علي عبد الحسن، أ.م.د. خلود رحيم عصفور، الاتجاه نحو الهجرة لدى طلبة الجامعة، مجلة كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، المجلد ٢٩(٢)، ٢٠١٨، ص٢٠٨٤.

(٤) نقلاً عن: صمويل هنتنغتون، مرجع سبق ذكره، ص ٤٠.

يوضح الشكل أدناه البلدان العشرين التي تضم أكبر عدد من المشردين داخليا بسبب العنف وعدم الاستقرار السياسي وضعف الأمن في نهاية العام ٢٠١٨، ولمزيد من التفاصيل أنظر الشكل الرقم واحد تتضمن ٢٠ دولة بها أكبر عدد من المهاجرين على المستوى العالم، تبدأ بالجمهوريه العربية السورية و تنتهي باالمكسيك.

الشكل الرقم واحد

البلدان العشرون الرئيسية التي تضم أكبر عدد من المشردين داخليا من جراء العنف وعدم

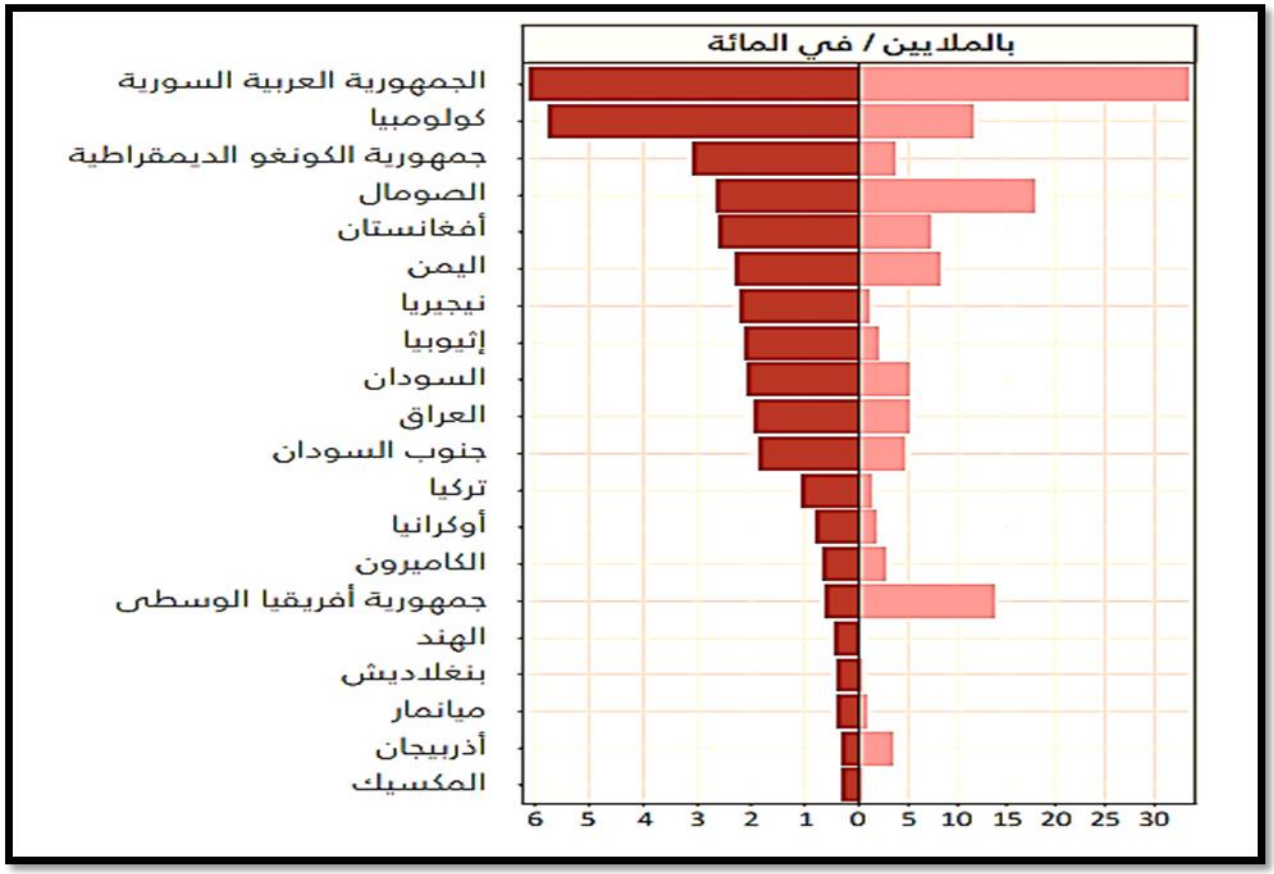

الاستقرار السياسى العنف في نهاية ٢٠١

المصدر: ماري ماكوليف و وبينود خضرية، تقرير الهجرة في العالم لعام ٢٠٢٠، تقرير المنظمة الدولية للهجرة، جنيف، ٢٠٢٠، ص٤٤.

ولعل من بين أهم المشاكل التي تواجه الدول ذات معدلات الهجرة المرتفعة هي[١]:

١. انخفاض صاف في رصيد رأس المال البشرى للدولة المصدرة، وبخاصة عند هجرة ذوى الخبرة المهنية العالية.

٢. احتمال تعرض التحويلات المالية للعمالة الماهرة إلى التناقص أو التوقف التدريجي بعد فترة زمنية معينة.

٣. انخفاض النمو والإنتاجية نتيجة انخفاض رصيد رأس المال البشري.

٤. انخفاض القوة العاملة، لأن ٧٤٪ من المهاجرين تتراوح أعمارهم بين ٢٠-٦٤ ، بما في ذلك القوى العاملة النشطة في البلدان[٢].

٥. ضعف قوة الدفاع الوطني العسكرية نتيجة ارتفاع معدل هجرة الشباب خاصة الذكور منهم.

من جانب اخر، إذا قمنا بتحليل الوضع في العراق ومن ضمنه إقليم كوردستان، حسب شكل العدد (٢-١)، فإنه يحتل المرتبة العاشرة بين ٢٠ دولة في العالم التي تضم أكبر عدد من المهاجرين، ووفقًا لتقرير صادر عن المنظمة الدولية للهجرة (IOM) يعد عدم الاستقرار السياسي الدافع الرئيسي للهجرة إلى الخارج في العراق وإقليم كوردستان[٣] علماً أن اقليم كوردستان مستقرة نسبياً قياساً الى مناطق العراق الاخرى. وفي هذا الصدد يمكن القول؛ بإن عدم الاستقرار في البلدان غير الصناعية هو نتيجة لفشل المؤسسات السياسية في تمثيل رغبات ومصالح المواطنين، أي أن المؤسسات الحكومية لا تتقدم بالوتيرة نفسها التغيرات الاجتماعية[٤]. وهذا يدل على عدم الانسجام السياسات العامة بأنماطها المختلفة مع المصلحة المواطنين.

٢- العمل التطوعي والتعبئة الموارد البشرية

يعد العمل الطوعي وجه اخر لتعبئة الموارد البشرية في السياسة الاستخراجية، وذلك بهدف استخدام الطاقات البشرية من البيئة الداخلية والخارجية الى الحكومة؛ يستفيد الحكومات من الية

(١) د. محمد عمر الشناوي، الاثار الإقتصادية والإجتماعية للهجرة غير الشرعية دراسة حالة دول حوض البحر المتوسط، مجلة البحوث القانونية والإقتصادية، العدد ٧٧، سبتمبر ٢٠٢١، مصر- بلقاس، ص ٦٧٧.

(٢) ماري ماكوليف و وبينود خضرية، تقرير الهجرة في العالم لعام ٢٠٢٠، تقرير المنظمة الدولية للهجرة، جنيف، ٢٠٢٠، ص ٢٣.

(٣) المنظمة الدولية للهجرة بعثة العراق، تدفقات الهجرة من العراق الى اوروبا الأسباب كامنة وراء الهجرة، بغداد- العراق، ص٧.

(٤) صمويل هنتنغتون، مصدر سبق ذكره، ص ١١.

العمل الطوعي من قبل المواطنين ويستغلها من اجل التحقيق أهداف النظام السياسي لسد الثغرات في طاقات الحكومية خاصة في أوقات الأزمات والكوارث الطبيعية.

العمل التطوعي هو؛ نشاط اجتماعي مجاني يقوم به الأفراد من تلقاء أنفسهم، بشكل فردي أو جماعي، وذلك من خلال التبرع بجزء من الوقت، أو الجهد، أو المال، أو الخبرة، وهو لا يقتصر على حقل اجتماعي محدد، بل، يشمل جميع الحقول الاجتماعية والإنسانية والخدمية مثل الخدمات العامة، والتعليم، والصحة، والتنمية الاجتماعية، والمساعدات العينية، والاهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة: كالأيتام، والأرامل، والمعاقين، وغيرهم، وبالتالي، فان العمل التطوعي، بالفعل، يُعد ثروة مهمة من الثروات التي تستثمرها دول العالم المختلفة، وتخصص لها برامج وخطط استثمارية سنوية، وهناك مئات الآلاف من مواطنيها يعملون بشكل مباشر أو غير مباشر في حقل العمل التطوعي[١]. في العصور القديمة لجأت الدول إلى العمل القسري، خاصة في المشاريع الكبرى التي لم تتمكن الحكومة من تلبية جميع احتياجاتها من ناحية المادية والبشرية، فعلى سبسيل المثال دأب جهاز الدولة في مصر تأريخياً على تسخير الفلاحين للعمل في اقامة المشاريع النهرية وغير النهرية[٢]، أما في عصرنا هذا غيرت التفكير حول الية المشاركة المواطنين في امور العامة، وربطت هذا الآلية بمبادئ الديمقراطية والانتماء للوطن وينظر الى العمل الطوعي في عصرنا هذا كوسيلة لسد الفجوات القدرات الحكومية من جهة ومشاركة لكسب الخبرات وخاصة من قبل الشباب لأجل تمرير المرحلة الانتقالية بين التخرج حتى ايجاد الفرص العمل من جهة اخرى[٣]. إن تنظيم العمل التطوعي من الجهد الشخصي الى العمل الجماعي المنظم والمقنن هي احدى من اليات السياسة الاستخراجية في الحكومات التي لديها سياسات فعالة تهدف الى الاستفادة من الموارد البشرية المتنوعة الخبرات. تمارس سياسة الاستخراجية الفعالة دورًا مهمًا في تعبئة الموارد البشرية من خلال عدة إجراءات من شأنها تسريع أداء الحكومة وتحقيق أهدافها، ومن تلك الاجراءات كمايأتي:

١- وجود اطار القانوني لوصف ونطاق العمل الطوعي[٤].

---

(١) حوار: العمل التطوعي في العراق الثروة المجهولة، على الموقع شبكة النبأ المعلوماتية، تأريخ الزيارة: ٢٠٢٢/١٢/٣ على الرابط:
https://annabaa.org/nbanews/70/460.htm

(٢) د. كمال النوفى، مصدر سبق ذكره، ص ٣١.

(٣) إطلاق اول منصة وطنية للعمل التطوعي في العراق،على الموقع الرسمي للمنظمة يونسيف، بتاريخ ٢٠٢٢/١٠/٢٩، على الرابط الاتي:
https://www.unicef.org/iraq/ar/%D8%A5%D8%B7%D9%84%D8%A7%D9%82-

(٤) في معظم دول العالم، يتم تنظيم التطوع من خلال قوانين ومبادئ توجيهية واليات الديمقراطية، وفي بعض دول المنطقة والدول العربية، تم وضع قوانين ومبادئ توجيهية لهذا المجال، بعضها نظم نفسه في إطار النقابات والمنظمات.

٢- ايجاد المجال أمام المشاركة في العمل الطوعي في مؤسسات الحكومية[١].

٣- العمل في مكان آمن وتقدير الجهود التي يبذلها والحفاظ على بياناته وتوافر الدعم لكل متطوع[٢]. وتمارس السياسة العامة الاستخراجية أيضًا دورًا في تحقيق الاستقرار السياسي من حيث احتواء الطاقة والقدرات المشتتة من طريق تنظيمها في إطار معين، على سبيل المثال؛ إصدار القوانين والمبادئ التوجيهية لتنظيم عمل المنظمات والجماعات التطوعية، وتلعب هذه المؤسسات دورًا مهمًا في توجيه الطاقات المتنوعة، وخاصة بين الشباب، مما يمنعهم من أن يصبحوا تهديدًا للاستقرار السياسي من خلال الانخراط في مجموعات ومنظمات غير قانونية والتورط في المخدرات إنهم يشكلون تهديدًا كبيرًا للمجتمع. وتشكل المنظمات والجمعيات غير الحكومية دوراً مهماً في تجميع القدرات المتنوعة واستخدامها في خدمة النظام، ويتم ذلك من خلال تأسيس المنظمات غير الحكوميةNon-Governmental Organization/NGO-، ومشاركتها في الاعمال التطوعية سواء بشكل دائم أو موسمي. يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تقوم بتمكين وتمثيل الفئات الضعيفة والمستبعدة اجتماعيا والوصول اليها، ويمكنها أيض تعزيز التنمية الأقتصادية والبشرية وكذلك التماسك االجتماعي والأبتكار، وغالبا ما تشارك هذه المنظمات في مبادرات تطوير المهارات والكفاءات والمعرفة والمواقف التي تدعم توظيف الناس وإدراك إمكاناتهم[٣]. وفي هذا الصدد حسب اخر احصائيات دائرة المنظمات غيرالحكومية تشيرالى تسجيل (٤٦٠٢) منظمة غيرحكومية تعمل في محافظات العراق ال (١٨) وفقآ لقانون المنظمات غيرالحكومةالنافذ رقم (١٢) لسنة ٢٠١٠[٤]، وفي اقليم كوردستان- العراق تقنن عمل منظمات غير حكومية حسب قانون رقم واحد لسنة ٢٠١١ [٥] لبرلمان كوردستان-العراق، وقد

في العراق وإقليم كوردستان- العراق، هناك قانون خاص بالمنظمات غير الحكومية (رقم ١٢ لسنة ٢٠١٠ في العراق ورقم ١ لسنة ٢٠١١ لأقليم كوردستان) لتنظيم العمل التطوعي، وهناك عدة محاولات لإصدار قانون بشأن العمل التطوعي في العراق وإقليم كوردستان - العراق.

(١) على رغم وجود المنظمات غير الحكومية كوسيلة للعمل التطوعي، يوجد مساحة أمام العمل الطوعي في المؤسسات الحكومية وحتى العسكرية في العراق واقليم كوردستان- العراق. ينظر الى: لەناو وەزارەتی پێشمەرگەی هەرێمی كوردستان- عيراق بەڕێوەبەرایەتی گشتی بۆ كاروباری خۆبەخشەكان هەیە، بۆ زانیاری زیاتر بڕوانە پێگەی هەواڵی سپی میدیا لەسەر ئەم بەستەرە كە لە ٢٠٢٢/١٠/٢٩ سەردانیكراوە:

https://www.speemedia.com/dreja.aspx?=hewal&jmare=21953&Jor=1

(٢) نظرا لأهمية العمل التطوعي في حياة الفرد والمجتمع، هذا المعلومة متوافرة على موقع الرسمي لوزارة التخطيط العراقي على الرابط، تاريخ الزيارة ٢٠٢٢/١٠/٢٩:https://mop.gov.iq/news/view/details?id=511

(٣) تقرير دولة الاردن، منظمات المجتمع المدني و تنمية رأس المال البشري، منشورات مؤسسة التدريب الأوروبية،٢ /٢٠٢١، على الرابط:

https://www.etf.europa.eu/sites/default/files/2021-04/jordan_cso_report_ar.pdf

(٤) الامانة العامة لمجلس الوزراء دائرة المنظمات غيرالحكومية، الحملة الوطنية للمنظمات غيرالحكومية لمواجهة اثار فايروس كورونا، التقرير التاسع، بغداد، بدون اسم مطبعة، ٢٠٢٠، ص ١.

(٥) ياساى ژمارە (١)ى سالّى ٢٠١١ ياساى رێكخراوە ناحكومیەكان لە هەرێمى كوردستان ـ عێراقدا، بنكەى ياسادانانى هەرێمى كوردستان، لەسەر ئەم بەستەرە: https://legislation.krd/law-detail/?name=%20%20%20

شاركت هذه المنظمات بشكل فعال في حملات الإغاثة ومساعدة اللاجئين والمهاجرين بسبب هجمات تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش" الارهابي.

كل هذه الخطوات تتماشى مع سياسة استخراجيه فاعلة وتلعب دوراً في سد الثغرات وتحقيق الاستقرار السياسي، من طريق استقطاب الطاقات البشرية اللازمة، على سبيل المثال؛ في إقليم كوردستان– العراق، منذ عام ٢٠١٤، ومنذ الأزمة الاقتصادية واندلعت الحرب ضد (داعش) عمل أكثر من ٦٠٠٠ موظف/ موظفة صحي كمتطوعين بالإضافة إلى قوات البشمركة التي تقاتل ضد التنظيم الارهابي[١].

قائمة المصادر:

اولا:-القوانين:

١- قانون رقم ١، لسنة ٢٠٠٤، الخدمة الوطنية، دولة تونس، على الموقع قاعدة بيانات النصوص القانونية المتعلقة بقطاع الأمن في تونس على الرابط: https://legislation-securite.tn/ar/law/40868

٢- قانون المنظمات غير الحكومية، العراق، رقم ١٢ لسنة ٢٠١٠,

٣- قانونی ژمارە (١)ی ساڵی ٢٠١١ یاسای ڕێکخراوە ناحکومیەکان لە هەرێمی کوردستان - عێراقدا، بنکەی یاسادانانی هەرێمی کوردستان، لەسەر ئەم بەستەرە: https://legislation.krd/law-detail/?name=%20%20%20

ثانيا:المصادر العربية:

١- الدكتور جيمس أندرسون، صنع السياسة العامة، ط ٣، ترجمة: الدكتور عامر الكبيسي، عمان، دار المسيرة، ٢٠٠٧,

٢- د. حسن أبشر الطيب، الدولة العصرية دولة مؤسسات، قاهرة، الدار الثقافة للنشر، ٢٠٠٠.

٣- د. خيري عبد القوي، دراسة السياسة العامة، الكويت، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨٨

٤- د.كمال المنوفي، اصول النظم السياسية المقارنة، الكويت، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، ١٩٨٧,

٥- د.كمال المنوفي، السياسة العامة وأداء النظام السياسي، جزء من كتاب: تحليل السياسات العامة قضايا نظرية ومنهجية، محرر د. على الدين هلال، قاهرة، مكتب النهضة المصرية، ١٩٨٨.

٦- د. عدلي أنيس سليمان، الموارد الأقتصادية، ط ٣، مصر، ٢٠١٥، بدون اسم مطبعة.

٧- الدكتور عبدالفتاح ياغي، السياسات العامة: النظرية والتطبيق، الامارات، جامعة الامارات العربية المتحدة، ٢٠٠٩، بدون اسم الطبعة، ص ٢١٩,

٨- الدكتور علي السلمي، إدارة الموارد البشرية، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ١٩٩٧.

٩- غابريل الموند و بنجام باويل، روبرت مندت، السياسة المقارنة إطار نظري، ترجمة: د.محمد زاهير بشير المغيربي، بنغازي، جامعة قار يونس ١٩٩٦.

١٠- الدكتور محمد قاسم القريوتي، السياسة العامة رسم وتنفيذ وتقييم وتحليل، ط٢، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، ٢٠١٥.

١١- الأستاذ الدكتور محمد طاقة والدكتورة هدى العزاوي، إقتصاديات المالية العامة، عمان، دارالمسيرة للنشر والتوزيع والطباعة,٢٠١٠

١٢- مايكل روس، نقمة النفط كيف تشكل الثروة النفطية تنية الأمم، ترجمة: محمد هيث نشواتي، منتدى العلاقات العربية والدولية، القطر، ٢٠١٤,

١٣- د. وسام على حسين العيثاوي، التحديث والإستقرار في النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية –برلين- ألمانيا، ٢٠١٨.

(١) خۆبەخشی لە کوردستان ڕوو لە زیادبوونە، وەرگیراوە لە پێگەی وشە، لە ٢٠٢٢/١٠/٢٩ لەسەر ئەم بەستەرە: https://wishe.net/details.aspx?=hewal&jmare=88233&Jor=

ثالثا:المجلات والدوريات:
١- أ. محمد الكامل شلغوم، أساس حق الدولة في فرض الضريبة، مجلة العلوم القانونية والشرعية، كلية القانون، جامعة الزاوية، العدد السابع، ديسمبر ,٢٠١٥
٢- م.م. مروه ضياء ابراهيم محمود و المحاسب القانوني أ. م. د. خوله حسين حمدان، االخصخصة والنظام الضريبي في العراق، مجلة الإدارة والإقتصاد، مجلد الثاني، العدد السابع، ٢٠١٣.
٣- سلطان فهد الخنة، الأحكام الشرعية لمشكلة عدم التوازن بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة، كلية دار العلوم من جامعة القاهرة، ص٣. على الرابط:
file:///C:/Users/Saman/Desktop/%D8%B6%D8%B1%D9%8A%D8%A8%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82.pdf
٤- ميثم منفي كاظم العميدي، الحق في الثروات الطبيعية، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد ٢٧، العدد ٢ ٢٠١٩:.
٥ - روبن ميلز و فاطمة الهاشمي، الشرق االوسط وشمال أفريقيا: أقاليمية الموارد في منطقة أراضٍ غنية ومجتمعات مهمّشة، دراسة تحليلية صادرة عن مركز بروكنجز، الدوحة- القطر، رقم ٢٠، أبريل ٢٠١٨.
٦- زولتان باراني، القوات المسلحة وعمليات االنتقال السياسي، مجلة السياسات العربية، قطر، العدد٢٤، كانون الثاني,٢٠١٧
٧- غالم عبد الرحمان، عمروش عبد الوهاب، أثر عملية التنمية على الإستقرار السياسي في الجزائر ٢٠٠٠-٢٠١٩، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد ٠٨، العدد: ٠١، (٢٠٢١).
٨- عبدالهادي مختار و سماحى احمد، نماذج وسمات النظام الضريبية في الدول النامية والمتقدمة. يوجد البحث على الرابط، تأريخ الزيارة: ٢٠٢٢/١٠/٢٢:
https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/317/6/2/56542
٩- أ.زينة عباد، د. حكيم شبوطي، سبل علاج عجز الميزانية العامة للدولة -دراسة حالة الجزائر، مجلة االقتصاد والتنمية البشرية، جامعة المدية -الجزائر، مجلد ١٠، العدد ٣، ٢٠١٩,/١٢
١٠- د. شريفه كلاع، انهيار أسعار النفط وتحولات أمن الطاقة في العلاقات الدولية، مجلة مدارات سياسية، مجلد١، عدد ٣، ديسمبر ٢٠١٧.
١١- م.م. بيداء رزاق حسين، اثر تغيرات أسعار النفط على الأستقرار النقدي في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٦)، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، المجلد ١٢، العدد ٤٧، ٢٠١٧.
١٢- نسرين علي عبد الحسن، أ.م.د. خلود رحيم عصفور، الاتجاه نحو الهجرة لدى طلبة الجامعة، مجلة كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، المجلد ٢٩(٢)، ٢٠١٨.
١٣- د. محمد عمر الشناوي، الاثار الإقتصادية والإجتماعية للهجرة غير الشرعية دراسة حالة دول حوض البحر المتوسط، مجلة البحوث القانونية والإقتصادية، العدد ٧٧، سبتمبر ٢٠٢١، مصر- بلقاس.
١٤- د. مها عبداللطيف و د. محمد عدنان الخفاجي، النظام السياسي والسياسة العامة، مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية، نجف، ٢٠١٧.

رابعا: الرسائل ماجستير والدكتوراه:
١- براهيمي وليد، سياسة التعليم العالي و انعكاساتها على التنمية الاقتصادية في الجزائر، رسالة الماجستر منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الدكتور "مولاي الطاهر"سعيدة"، الجزائر، سنة ٢٠١٤-,٢٠١٥
٢- د.سحانين الميلود، تقييم السياسات والبرامج العمومية، جامعة مصطفى اسطمبولي – معسكر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية, ٢٠١٨
٣- استبرق فاضل شعير الشمري، الموارد البشرية والأقتصادية وصنع السياسة العامة مصر والامارت دراسة مقارنة، ألأطروحة الدكتوراه، يقدم في قسم النظم السياسة والسياسات العامة في كلية العلوم السياسية، جامعة نهرين، بغداد - العراق، ٢٠١٢، ص٨. على الرابط ادناه:
https://www.nahrainuniv.edu.iq/sites/default/files/Combined_12_0.pdf
خامسا:المصادر الالكترونية العربية:
١ - سياسات الاقتصاد الكلى والنمو فى المنطقة العربية، تأريخ الزيارة، على الرابط:
سياسات الاقتصاد الكلي والنمو في المنطقة العربية | الشاملة الاقتصادية(shamilaeconomy.blogspot.com) .
٢- مسودة مشروع قانون الخدمة العلم: الواجب المترتبة على كل عراقي من الذكور وفق احكام هذا القانون. ينظر الى: مشروع قانون خدمة العلم، الامانة العامة لمجلس الوزراء العراقية، بتاريخ: ٢٠٢١/١٠/٢٨. على الرابط:
https://drive.google.com/file/d/1uAGQjd5vRUs391bHygpBJcZ546UkQfb3/view

٣- إطلاق اول منصة وطنية للعمل التطوعي في العراق، على الموقع الرسمي للمنظمة يونسيف، بتاريخ ٢٠٢٢/١٠/٢٩، على الرابط :
https://www.unicef.org/iraq/ar/%D8%A5%D8%B7%D9%84%D8%A7%D9%82-
٤- التخطيط تكشف عن انخفاض نسبة الفقر خلال النصف الأول من العام ٢٠٢١، الموقع الوكالة الأنباء العراقية، تأريخ الزيارة: ٢٠٢٢/٤/١٣, على الرابط:
https://www.ina.iq/141292—2021.html.
٥- الموقع الرسمي لمنظمة الدول العربية المصدرة للنفط (اوبيك) على هذا الرابط :
https://www.opec.org/opec_web/en/about_us/25.htm
٦- حامد عبد الحسين الجبوري، الآثار السلبية للاقتصادات النفطية - العراق أنموذجاً، هذا المقال منشورة على الموقع مركز الفرات، تأريخ الزيارة ٢٠٢٢/١٢/١ على الرابط:
http://fcdrs.com/economical/1463

٧ - الآثار الاقتصادية لانعدام الأمن في الخليج، ترجمة: هادي فتح الله، على الموقع كارينغي، تأريخ الزيارة ٢٠٢٢/١٢/١، على الرابط:
https://carnegieendowment.org/sada/79828
٨- أحمد الدباغ، بعد ١٨ عاما على إعادة تشكيله.. هل يعاني الجيش العراقي الشيخوخة؟ تأريخ الزيارة:٢٠٢٢/١٢/٢ على موقع الجزيرة على الرابط:
https://www.aljazeera.net/politics/2021/6/19/%D8%A8%D8%B9%D8%AF-18-%D8%B9%D8%A7%D9%85%D8%A7-%D8%B9%D9%84%D9%89-
٩- أياد جبر، الهروب من الجيش يهدد بقاء الكيان الصهيوني، على الموقع جريدة البيان، تأريخ الزيارة:٢٠٢٢/١٢/٣ على الرابط:
https://www.albayan.co.uk/MGZarticle2.aspx?id=13424
١٠- سوريا تمنح عفوا للفارين من التجنيد، على الموقع رويترز، تأريخ الزيارة: ٢٠٢٢/١٢/٣, على الرابط:
https://www.reuters.com/article/mideast-crisis-syria-conscription-ia4-idARAKCN1MJ0T3
١١- نظرا لأهمية العمل التطوعي في حياة الفرد والمجتمع، هذا المعلومة متوافرة على موقع الرسمي لوزارة التخطيط العراقي على الرابط، تاريخ الزيارة ٢٠٢٢/١٠/٢٩:https://mop.gov.iq/news/view/details?id=511
١٢- تقرير دولة الاردن، منظمات المجتمع المدني و تنمية رأس المال البشري، منشورات مؤسسة التدريب الأوروبية،٢ /٢٠٢١، على الرابط:
https://www.etf.europa.eu/sites/default/files/2021-04/jordan_cso_report_ar.pdf
١٣- حوار: العمل التطوعي في العراق الثروة المجهولة، على الموقع شبكة النبأ المعلوماتية، تأريخ الزيارة: ٢٠٢٢/١٢/٣ على الرابط:
https://annabaa.org/nbanews/70/460.htm
١٤- إطلاق اول منصة وطنية للعمل التطوعي في العراق،على الموقع الرسمي للمنظمة يونسيف، بتاريخ ٢٠٢٢/١٠/٢٩، على الرابط الاتي:،
https://www.unicef.org/iraq/ar/%D8%A5%D8%B7%D9%84%D8%A7%D9%82-

سادسا: التقارير والمنشورات المنظمات الدولية والأقليمية والمحلية:

١- مجموعة باحثين، ما هي تأثيرات التجنيد الإلزامي في الجريمة وسوق العمل؟، ترجمة: مركز البيدر للدراسات والتخطيط، مركز البيدر للدراسات والتخطيط ، بغداد- العراق، بدون سنة النشر.
٢- ماري ماكوليف و وبينود خضرية، تقرير الهجرة في العالم لعام ٢٠٢٠، تقرير المنظمة الدولية للهجرة، جنيف، ٢٠٢٠.
٣- المنظمة الدولية للهجرة بعثة العراق، تدفقات الهجرة من العراق الى اوروبا الأسباب كامنة وراء الهجرة، بغداد- العراق.
٤- الامانة العامة لمجلس الوزراء دائرة المنظمات غيرالحكومية، الحملة الوطنية للمنظمات غيرالحكومية لمواجهة اثار فايروس كورونا، التقرير التاسع، بغداد، بدون اسم مطبعة، ٢٠٢٠.

سابعا: المصادر الالكترونية الكوردية:

١- خۆبەخشی لە کوردستان ڕوو لە زیادبوونە، وەرگیراوە لە پێگەی وشە، لە ٢٠٢٢/١٠/٢٩ لەسەر ئەم بەستەرە:
https://wishe.net/details.aspx?=hewal&jmare=88233&Jor=
٢- پێگەی هەواڵی سپی میدیا لەسەر ئەم بەستەرە کە لە ٢٠٢٢/١٠/٢٩ سەردانیکراوە:

https://www.speemedia.com/dreja.aspx?=hewal&jmare=21953&Jor=1

ثامنا:المصادر الانكليزية:

الكتب:

1- Thomas.R.Dye, Understanding Public Policy, 2013, 14th ed., Person Education, Inc. p7.
Global economic prospects, A word bank Group Flagship report, Washington DC, 2021.-2

المجلات:

1- Bharat Ji Agrawal, DIFFERENCE BETWEEN TAX & FEE AND GUIDELINES FOR DRAFTING OF FISCAL LEGISLATION, institute journal, July 2001, p 1. On this link: http://ijtr.nic.in/articles/art52.pdf.

2- Jeffrey L. Brudney &Jeffrey L. Brudney, Volunteers in State Government: Involvement, Management, and Benefits, Nonprofit and Voluntary Sector Quarterly, vol. 29, no. 1, March 2000 pp111-112, And see; Country Report France, Study on Volunteering in the European Union NATIONAL REPORT – FRANCE, p1, on this link; https://ec.europa.eu/citizenship/pdf/national_report_fr_en.pdf

3- for more information see; Khadiga Elbargathi, Ghazi Al-Assaf, The Impact of Political Instability on the Economic Growth: An Empirical Analysis for the Case of Selected Arab Countries, International Journal of Business and Economics Research, February 21, 2019.

Saja Fadhil Abbas, The Displacement Crisis in Iraq and Its Impact on Political and -4 Societal Instability, Turkish Online Journal of Qualitative Inquiry (TOJQI), Volume 12, Issue 7, Month 2021: 522-532, on this link; file:///C:/Users/Saman/Downloads/2223.pdf.

5- Jeffrey L. Brudney &Jeffrey L. Brudney, Volunteers in State Government: Involvement, Management, and Benefits, Nonprofit and Voluntary Sector Quarterly, vol. 29, no. 1, March 2000 pp111-112, And see; Country Report France, Study on Volunteering in the European Union NATIONAL REPORT – FRANCE, p1, on this link; https://ec.europa.eu/citizenship/pdf/national_report_fr_en.pdf

المصادر الالكترونية الانكليزية:

:1- Extractives, visit at; 17/11/2023, on this link
. https://www.opml.co.uk/our-expertise/climate-natural-resources/extractives

Mihai Mutascu, Aviral Kumar Tiwari, Fernando Estrada, TAXATION AND -2 POLITICAL STABILITY, this article available on this link, visited; at; 23/10/2022; https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1888328

3 Political stability - Country rankings, visit at;22/4/2022 on this link:- https://www.theglobaleconomy.com/rankings/wb_political_stability/.

worldbank.org, Unemployment, total (% of total labor force) (modeled ILO estimate) – -4 Iraq, visit at 16/4/2022; on this link; .https://data.worldbank.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS?locations=IQ

Military Service Obligation, RAND Project, visited at; 2/12/2022, on this link;-5 https://www.rand.org/paf/projects/dopma-ropma/military-service-obligation.html